الجامعة الإسلاميـــة – غـــزة
عمـــادة الدراســـات العليـــا
كـــليـــــــة التـــــجـــــارة
قســـــم المحاسبـــة والتمويل

المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية

دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة

إعداد الباحثة

شيرين مصطفى الحلو

إشراف

د. عصـــام محمد البحيصي

قدمـــت هـــذه الرســـالة استكمالا لمتطلبات الحصـــول علـــى درجة الماجستيـــر فـــي المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة

1433هـ - 2012م

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ ﴾

(الرعد/ 17)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــداء

إلى الحبيب المصطفى صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم...

إلى الذين وجوههم لغير الله ما توجهت... وأقدامهم لغير الله ما سارت...

إلى كل من في الوجود بعد الله ورسوله ،،، أمي الحنون

إلى النور الذي ينير لي درب النجاح...إلى القلب الكبير،،، أبي العزيز

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد...إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي ،،، أختي

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة ... إلى رياحين حياتي ،،، إخوتي

إلى ينابيع الصدق الصافي ... إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء ،،، صديقاتي

إلى كل هؤلاء جميعاً أهدى ثمرة هذا الجهد المتواضع...

الباحثة : شيرين مصطفى الحلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والشكر لله أولاً على ما أنعم به علي من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل...

والشكر موصول لكل من ساعدني في إتمام الدراسة وأخص منهم:

الدكتور/ عصام محمد البحيصي حفظه الله

المشرف على هذه الرسالة الذي لم يدخر جهداً إلا وقدمه في سبيل إنجاز هذا العمل، وأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهما بمناقشتي وهم:

الدكتور/ علي عبد الله شاهين حفظه الله

الدكتور/ صبري ماهر مشتهى حفظه الله

وإلى الجامعة الإسلامية لما وفرته لي من الكتب والمراجع التي كانت عوناً لي في إنجاز هذه الدراسة.

وأهدى عاطر الشكر والامتنان لكل من ساندني ودعمني من أهلي وصديقاتي، وأسأل الله دوام الصحة والعافية لهم جميعاً.

الباحثة : شيرين مصطفى الحلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ز
قائمة الملاحق	ح
ملخص الدراسة باللغة العربية	ط
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية	ي
الفصل الأول **الإطار العام للدراسة**	
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	3
أهمية الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
فرضيات الدراسة	5
محددات الدراسة	5
مصطلحات الدراسة	5
الدراسات السابقة	6
التعقيب على الدراسات السابقة	12
الفصل الثاني **الأخطاء والغش في المعاملات المحاسبية**	
تمهيد	15

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
مفهوم الخطأ وأنواعه	15
مفهوم الغش وأنواعه	19
مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها	21
تصحيح الأخطاء	22
إخفاء الأخطاء والغش	24
الفصل الثالث **مسؤوليات مدقق الحسابات**	
تمهيد	27
مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه	30
مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الغير	31
المسؤولية المهنية	32
المسؤولية التأديبية	33
طبيعة مسؤولية المدقق	34
مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش	36
مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء بعد صدور تقريره	36
الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال وجود غش أو خطأ	38
مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود خطأ وغش بالقوائم المالية	40
كيف يواجه مدققو الحسابات التزوير على صعيد الإدارة	40
الفصل الرابع **واقع مهنة التدقيق في فلسطين**	
نشأة مهنة المحاسبة والتدقيق	43
التطور التاريخي لمهنة التدقيق في فلسطين	44
الإطار المؤسساتي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين	46
التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على مهنة التدقيق	46

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوع	الصفحة
معايير التدقيق لتنظيم الممارسة المهنية	47
استعراض لبعض المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة	49
الفصل الخامس **منهجية الدراسة**	
أسلوب الدراسة	51
مجتمع وعينة الدراسة	52
أداة الدراسة	53
صدق وثبات الاستبانة	54
المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة	61
الفصل السادس **تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة**	
تحليل فقرات وفرضيات الدراسة	64
تحليل فقرات المجال الأول	68
تحليل فقرات المجال الثاني	70
تحليل فقرات المجال الثالث	73
تحليل فقرات المجال الرابع	76
تحليل فقرات المجال الخامس	79
تحليل فقرات المجال السادس	81
نتائج وتوصيات الدراسة	88
قائمة المراجع	90
المراجع باللغة العربية	90
المراجع باللغة الأجنبية	95
الملاحق	97

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(5-1)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	53
(5-2)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الأول مع المعدل الكلي للمجال الأول	55
(5-3)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثاني مع المعدل الكلي للمجال الثاني	56
(5-4)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الثالث مع المعدل الكلي للمجال الثالث	57
(5-5)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الرابع مع المعدل الكلي للمجال الرابع	58
(5-6)	معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال الخامس مع المعدل الكلي للمجال الخامس	59
(5-7)	معمل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	60
(5-8)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	60
(5-9)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	61
(6-1)	بالنسبة لمتغير العمر	64
(6-2)	بالنسبة لمتغير المؤهل العلمي	65
(6-3)	بالنسبة لمتغير التخصص العلمي	65
(6-4)	بالنسبة لمتغير الشهادات المهنية	66
(6-5)	بالنسبة لمتغير المسمى الوظيفي	66
(6-6)	بالنسبة لمتغير عدد سنوات الخبرة	67
(6-7)	تحليل فقرات المجال الأول	68
(6-8)	تحليل فقرات المجال الثاني	71
(6-9)	تحليل فقرات المجال الثالث	74

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(6-10)	تحليل فقرات المجال الرابع	77
(6-11)	تحليل فقرات المجال الخامس	80
(6-12)	نتائج اختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد لمتغير العمر	82
(6-13)	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين لمتغير المؤهل العلمي	83
(6-14)	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين لمتغير التخصص العلمي	84
(6-15)	نتائج اختبار T لعينتين مستقلتين لمتغير الشهادات المهنية	85
(6-16)	نتائج اختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد لمتغير المسمى الوظيفي	86
(6-17)	نتائج اختبار التباين الأحادي ذو الاتجاه الواحد لمتغير سنوات الخبرة	87

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	استبانة الدراسة	98
2	قائمة بأسماء المحكمين	105
3	قائمة مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة	106

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الدراسة

المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية
دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات نحو اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وذلك من خلال تقييم مدى التزام مدققي الحسابات لمسؤوليتهم المهنية، ومدى توافر الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية لديهم، ومدى التزامهم بتخطيط عملية التدقيق وقدرتهم في اكتشاف مخاطر غش الإدارة، وانتهاءً بالمعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما استخدم أسلوب الحصر الشامل في توزيع الاستبانة التي تم إعدادها خصيصاً لهذا الغرض وتكونت عينة الدراسة من مكاتب التدقيق العاملة في قطاع غزة والبالغ عددهم (83) مكتب حيث تم استرداد (50) استبانة بنسبة 60% وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية، وهذه النتيجة تنسجم مع المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية التي تفرض تدقيق الشركات المساهمة العامة وفق معايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات والتلاعبات بالقوائم المالية، وأيضاً يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بآرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للمنشآت، وأيضاً ضرورة فرض آليات معينة من قبل هيئة الأوراق المالية لرقابة جودة أداء مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة ومدى انسجام آليات التدقيق مع معايير التدقيق الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Professional responsibility for auditors to detect fraud and error in the financial statements An Empirical Study of Audit Offices in the Gaza Strip.

This study aims to clarify the professional responsibility of auditors in discovering fraud and mistakes in financial lists, based on international auditing standards. This can be assessed on the basis of how well auditors fulfill their professional responsibilities; to what extent their scientific, practical and professional experiences are sufficient; how well they are able to fulfill their role in planning of the auditing process; their ability to uncover risks of fraud to the administration; and the obstacles which may affect the ability of auditors to execute their professional responsibility.

The descriptive analytical approach and the comprehensive style in distribution of the questionnaire, particularly applied for this purpose, have been used to obtain the objectives of this study. The study sample consisted of 83 auditing offices in the Gaza Strip. 50 of the total number of questionnaires were recovered, i.e., 60%. In addition, the statistical program SPSS was used for this study.

The study conclusions can be summarized as follows: Abide by auditors practicing in the Gaza Strip audited financial statements in accordance with International Standards on Auditing, This result is consistent with the legal requirements of the Palestinian environment which imposes audit public shareholding companies in accordance with International Standards on Auditing, Which enhances the ability of auditors to detect distortions and manipulations financial statements, Also available for the auditors practicing in the Gaza Strip efficiency of scientific and practical and professional experience in their work which enhances their ability to detect fraud and error.

The study suggested, many recommendations the most important are: professional organizations should specify the responsibilities of auditors Responsibilities of auditors accurately with the development of rules and regulations relating to the discovery of fraud and error in financial reporting, So that users can trust the financial reports that their views and the justice of these reports in the expression of Financial centers and the business results of enterprises, And also the need to impose certain mechanisms by the Securities Commission to control the quality of the performance of audit firms approved by the Authority and the extent to which audit mechanisms with International Standards on Auditing.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مقدمـــــــــــــة
- مـــشكلة الدراســـة
- أهميـــة الدراســـة
- أهـــداف الدراســـة
- فرضيات الدراســـة
- محددات الدراســـة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات الـــسابقة
- التعقيب على الدراسات السابقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

إن مهنة التدقيق تواجه منذ الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات هائلة، ورغم أن الدول المتقدمة تعتبر المحرك والمصدر الرئيسي لهذه التغيرات، إلا أن الدول العربية تجد نفسها في وضع يحتم عليها ضرورة التلاؤم مع هذه التغيرات، وتتمثل التغيرات التي تشهدها مهنة تدقيق الحسابات فيما يعرف بظاهرة فجوة التوقعات التي تعبر عن مقدار التباين بين التوقعات الكلية لمستخدمي القوائم المالية من مدققي الحسابات وبين ما يستطيع المدقق إنجازه بصورة معقولة على أساس معايير التدقيق، وكذلك مقدار التباين المهني للتدقيق من حيث الجودة ومعايير الأداء (العيسوي، 2005).

ويعرف التدقيق بأنه فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والسجلات الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً وبشكل يمكن المدقق من تقديم تقريره الذي يضمنه رأيه الفني المحايد المستقل حول مدى دلالة القوائم المالية لذلك المشروع عن المركز المالي له في نهاية فترة زمنية محددة، ومدى بيان تلك القوائم لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة (عبدالله، 2000).

وقد كانت عملية التدقيق في السابق تعنى بالتأكد من دقة وصحة البيانات والقوائم المالية وإعداد الحسابات المتمثلة بالدفاتر والسجلات واكتشاف ما قد يوجد فيها من أخطاء وغش وتزوير والتقليل من ارتكابها، ومن ثم الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية في التعبير عن حقيقة نتائج الأعمال والمركز المالي للمنشأة في نهاية الفترة المالية، إلا أن وسائل وأساليب التدقيق قد تطورت في الوقت الحاضر كنتيجة للتطور الإقتصادي المتسارع الذي شهده وما زال يشهده العالم المعاصر، بهدف مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها وتقييم الأداء ورفع مستوى الكفاءة والفعالية في المشروعات تحت التدقيق (جربوع،2001).

هذا وتكمن أهمية التدقيق في إبداء الرأي في عدالة القوائم المالية ومدى توافقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فقد وضعت معايير التدقيق لإرشاد المدققين وتمكينهم من إبداء رأي عادل غير متحيز ومن اكتشاف مواطن الغش والخطأ في القوائم المالية المقدمة من قبل المنشأة، وقد تناول معيار مسؤولية المدقق فيما يتعلق بالغش والخطأ في تدقيق البيانات المالية رقم (240) التفرقة بين مصطلح الغش والخطأ حيث أن الغش يمثل أخطاء متعددة مقصودة في البيانات المالية بواسطة واحد أو أكثر من العاملين في الشركة أو غيرهم، بينما الخطأ يمثل الإجراءات غير المتعمدة والناتجة عن السهو أو الجهل بالأمور المحاسبية والرقابية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد بدأ الاهتمام بمعيار مسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ منذ القرن العشرين حيث كانت الوظيفة الأساسية لمهنة التدقيق هو اكتشاف الغش والخطأ نظراً لصغر حجم المشروعات والعمليات المالية ومع تطور الأعمال واتساع نطاقها أصبح هدف التدقيق هو إبداء الرأي الفني المحايد في مدى عدالة القوائم المالية، ومنذ السبعينات حتى عصرنا الحالي أصبح هناك نوع من التوازن بين أهم هدفين للتدقيق وهما اكتشاف الغش والأخطاء الجوهرية وبين الثقة والمصداقية في القوائم المالية المعدة من قبل الإدارة. إن وجود غش أو تلاعب في الحسابات سوف يؤثر تأثيراً كبيراً على صحة نتائج الأعمال ومدى عدالة قائمة المركز المالي، ولعل الخطأ لا يقع من تلقاء نفسه دون سبب أو دافع بل يقع الخطأ من المحاسب نتيجة السهو أو الجهل وعدم المعرفة بالأصول والمبادئ المحاسبية أو التلاعب بأموال المشروع وقد تكون الأخطاء مقصودة وذلك بالتلاعب في نتيجة الأعمال أو إظهار الربح أكبر أو أقل من قيمته الحقيقية.

مشكلة الدراسة:

لقد اختلفت الآراء حول طبيعة ودور مدقق الحسابات في تلبية حاجات مستخدمي القوائم المالية حيث يمكن القول بأن هناك اتجاهاً قوياً ومتزايداً ينتقد أداء ونتائج عمل مدقق الحسابات بسب عدم وضوح وغموض في أذهان الجهات المستفيدة عن هذا الدور، وتنبع مشكلة الدراسة من أنها تبحث مسؤولية مدققي الحسابات عن اكتشاف الغش والخطأ الذي يمكن أن يقع في القوائم المالية، وللوفاء بهذه المسؤولية فإنه على المدقق أن يبحث بجدية عن كل من الأخطاء والمخالفات التي تؤثر بشكل جوهري على صدق وعدالة البيانات التي تتضمنها القوائم المالية.

وفي ضوء معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بمسؤولية المدقق عن كشف الغش والخطأ، مجموعة من المؤشرات والإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الاعتبار لاكتشاف الغش والخطأ والحد منه.

وبناءً عليه فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى التزام مدققي الحسابات في قطاع غزة بالمسؤولية المهنية لاكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما مدى التزام مدقق الحسابات بمعايير التدقيق الدولية لاكتشاف الغش والخطأ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- ما مدى توافر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة لتمكين مدقق الحسابات من اكتشاف الغش والخطأ؟

3- ما مدى التزام مدقق الحسابات بتخطيط إجراءات عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ؟

4- ما مدى قدرة المدقق على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية؟

5- ما هي المعوقات التي تؤثر على قدرة المدقق في أداء مسؤوليته المهنية؟

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة بسبب الطلب المتزايد في عالم اليوم بشكل واسع على مهنة التدقيق من سائر الأطراف، كالمالكين والمحللين الماليين، والإدارة، والجهات الحكومية، والصحافة، والجمهور العام وغيرها من الأطراف، وذلك من أجل الحصول على قوائم مالية موثوقة وتعبر بعدالة عن الموقف المالي بحيث يمكن الاعتماد عليها في صنع القرارات الاقتصادية. لذلك فإن موضوع هذه الدراسة يعتبر على قدر كبير من الأهمية ليس للمدققين فحسب، بل لجميع الأطراف ذات العلاقة من المستثمرين، والمقرضين، والموردين، والعملاء، والإدارة وغيرهم، حيث تتأثر مصالحها بأي فعل من أفعال الاحتيال والخطأ التي تؤثر على مصداقية القوائم المالية.

وبالتالي تظهر أهمية الدراسة من خلال تعزيز ثقافة التدقيق وإبراز جوانب المسؤولية المهنية الملقاة على عاتق مدققي الحسابات وتبصيرهم بما يترتب عليهم من مسؤوليات أدبية وقانونية في حالة عدم اكتشافهم للأخطاء، وبتحقيق ذلك فإنه يتوقع من هذه الدراسة أن تسهم في تعزيز ثقافة التدقيق مما ينعكس ايجاباً على أداء مكاتب التدقيق، وبالتالي الارتقاء بأداء مهنة التدقيق إلى المستوى المطلوب مما يمكن تلك المؤسسات من الاستمرارية بالعمل والمنافسة وبالتالي زيادة حجمها وأنشطتها مما يعزز دورها في الاقتصاد.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الرئيسة التالية:

أولاً: التعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ.

ثانياً: تحليل طبيعة الأخطاء المحاسبية وأنواعها وأساليب الغش المتبعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الوقوف على جوانب المسؤولية المهنية المتعلقة بأداء مدقق الحسابات.

رابعاً: التعرف على واقع مهنة التدقيق في فلسطين.

فرضيات الدراسة:

1- يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

2- يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

3- يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

4- يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.

5- توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

محددات الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على مدققي الحسابات في قطاع غزة، لعدم الإمكانية العملية لتطبيقه على الضفة الغربية بسبب الظروف السائدة.

مصطلحات الدراسة:

- **المسؤولية المهنية:** إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من آراء وما يعده من تقارير (الوقاد وديان، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **مدقق الحسابات:** هو الشخص الذي يمارس المهنة كعضو في شركة أو مكاتب مرخصة تقوم بتقديم خدمات مهنية. ويتميز هؤلاء المدققين بتأهيلهم العلمي والعملي واستقلاليتهم الذهنية والفعلية، ويقومون بالتدقيق المالي بناءً على معايير التدقيق الدولية أو معايير التدقيق المقبولة عموماً (الذنيبات، 2006).
- **التحريف أو الغش والتلاعب:** يشير مصطلح التحريف والتلاعب إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين، والذي ينتج عنه تحريف في البيانات المالية (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2007).
- **الخطأ:** أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003).
- **القوائم المالية:** تمثل القوائم المالية المصدر الأساسي للمعلومات المالية، إذ يعتمد عليها الكثير من المستخدمين، وتعتبر إدارة المنشأة هي المسؤولة عن إعدادها، فيجب أن تراعي احتياجات هؤلاء المستخدمين حيث تقوم الإدارة بقياس وتلخيص وتصنيف وعرض المعلومات المالية التي توضح نتيجة العمليات المالية التي قامت بها خلال فترة معينة ومركزها المالي في نهاية الفترة في صورة قوائم مالية (أحمد، 2010).

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1. دراسة (الوشلي، 2010) بعنوان " مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة المرتفعة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى استجابة خطط التدقيق لمخاطر غش الإدارة المرتفعة، بحسب متطلبات معايير التدقيق. وتم تحقيق ذلك الهدف من خلال قياس مدى إدراك مدققي الحسابات لمسؤولية تقييم واكتشاف غش الإدارة. ويتمثل مجتمع الدراسة في مقدمي خدمة المحاسبة والتدقيق ويتضمن العاملون في مكاتب المحاسبة والتدقيق الدولية والمحلية، بالإضافة إلى مدققي الحسابات في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع استبانة على عينة من مدققي الحسابات مكونة من (200) مدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوضحت النتائج وجود فجوة في بيئة التدقيق اليمنية بين ما يستخدمه المدققون من مداخل ووسائل دعم القرار من ناحية، وما يعتقدونه حول دقة وفعالية هذه المداخل وتلك الوسائل من ناحية أخرى. وأيضاً حاجة المدققين إلى التدريب المستمر خاصة في ظل التغيير المستمر في معايير التدقيق، لتزويد المدققين بالخبرة الكافية والتعليمات المقدمة في معايير التدقيق خاصة المعيار الدولي (IAS, No.240)، كون بيئة التدقيق حتى لو كانت مثالية لا يمكن أن تزود المراجعين بالخبرة الكافية حول غش الإدارة.

2. دراسة (النزلي، 2009) بعنوان" ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مسؤولية مجالس الإدارة، ومدققي الحسابات عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، وكذلك تحديد مسؤوليتها عن توفير الوسائل الكفيلة لمنع هذا التحريف والتلاعب.

وتكون مجتمع الدراسة من الفئات ذات العلاقة بالبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية وهي مجالس إدارة الشركات المساهمة العامة الأردنية، ومدققو الحسابات، وجهات الرقابة والإشراف.

أما عينة الدراسة وعددها (180) فردًا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وقد أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

اتفقت آراء الفئات المشمولة في عينة الدراسة وبدرجة مرتفعة نسبياً بأن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية و مدققي حسابات تلك الشركات بأنهم مسؤولون عن توفير الظروف والشروط البيئية اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات، كما اتفقت آراء تلك الفئات أيضاً بأن مجالس الإدارة في الشركات المساهمة العامة الأردنية ملتزمون في الواقع العملي بتطبيق السياسات والإجراءات الكفيلة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

لكن من جانب آخر كشفت الدراسة عن وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء تلك الفئات بشأن مدى الالتزام الفعلي لمدققي حسابات تلك الشركات بتطبيق الإجراءات والاختبارات اللازمة لمنع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة لتلك الشركات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. دراسة (المومني والبدور،2008) بعنوان " مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اتباع مدققي الحسابات الأردنيين للإجراءات اللازمة للكشف عن الغش، بما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي رقم (240) المتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها للكشف عن الغش، فقد قام الباحثان بتوزيع استبانة على عينة قصدية بسيطة من مدققي الحسابات الأردنيين المرخصين والمزاولين للمهنة في مكاتب تدقيق يعمل فيها أكثر من مدقق حسابات واحد في العاصمة عمان.

وقد بينت نتائج الباحثين أن مدققي الحسابات الأردنيين ملتزمون بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) من خلال التزامهم بالإجراءات المناسبة التي نص عليها المعيار للكشف عن حالات الغش، والتزامهم بالإجراءات اللازمة عند ظهور دلائل غش أو خطأ، كذلك التزامهم باتباع الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن الغش أو الخطأ للإدارة، والجهات المستفيدة، والجهات النظامية والقضائية.

4. دراسة (دحدوح،2006) بعنوان " مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه من قبل مدقق الحسابات، حيث تعد مشكلة التضليل في التقارير المالية وتحديد العوامل المؤثرة في اكتشافه أمراً ذا أهمية خاصة في الوقت الحالي، وذلك بعد ظهور مشاكل مالية في عدد من كبرى منشآت الأعمال على المستوى العالمي، الأمر الذي ارتبط بمصداقية مهنة التدقيق.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الاستقرائي والمنهج العلمي، حيث تم تطوير استبانة وزعت على عينة من مدققي الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية مكونة من (150) مكتب، وعينة أخرى من المديرين الماليين في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية مكونة من (53) مديراً مالياً، وقد تضمنت الاستبانة العوامل المؤثرة في اكتشاف التضليل في التقارير المالية، وهي عوامل مرتبطة بمدقق الحسابات، وبالمنشأة وإدارتها، وبالإصدارات المهنية وبعوامل أخرى، وخلصت الدراسة إلى أن عملية اكتشاف التضليل تتأثر بالعديد من العوامل المرتبطة بالمدقق، وكذلك بالمنشأة وإدارتها، فضلاً عن أن اكتشاف التضليل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتأثر بالإصدارات المهنية، وليس هناك تأثير للعوامل الدينية والاجتماعية في عملية اكتشاف التضليل في التقارير المالية.

5. دراسة (جربوع، 2005) بعنوان " محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي – دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسؤولية المدقق في مدى تقييم معقولية التقديرات التي تتوصل إليها الإدارة والتي تستلزم تنفيذ مجموعة من إجراءات المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بمدى ملاءمة تلك التقديرات، بالإضافة إلى بيان مخاطر استخدام أسلوب العينة الإحصائية والاعتماد على التحليل المالي في عملية التدقيق وبيان مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي والمنهج العلمي، حيث تم توزيع استبانة على مدققي الحسابات في قطاع غزة من دولة فلسطين، وعددهم (85) مدققاً. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه يجب على مدقق الحسابات أن يحصل على فهم للإجراءات والطرق التي تستخدم بواسطة إدارة المنشأة عند إعداد التقديرات المحاسبية الهامة، وأن يتم إلزام المنشآت بإعداد تقارير عن فعالية أنظمة الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية، والارتباط بمدققين خارجيين لإبداء آرائهم عن فعالية تلك النظم، وأنَ المساهمين وأصحاب المشروع والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية يتوقعون من مدقق الحسابات اكتشاف الأخطاء والغش والارتباطات غير القانونية التي تؤثر على المركز المالي ونتائج الأعمـــال.

6. دراسة (الشنواني، 2004) بعنوان " دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع التطبيق على قضايا محكمة الأمن الإقتصادي بدمشق".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الاختلاس والتلاعب في ظل معايير التدقيق الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA فضلاً عن المسؤولية القانونية لمفتشي الحسابات في أجهزة الرقابة في سورية، فضلاً عن دراسة مجموعة من حالات الاختلاس التي تمت في الوحدات الحكومية خلال الفترة الواقعة ما بين عام 1978 وعام 1991، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل (11) واقعة اختلاس وتزوير، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنَ معظم حالات الاختلاس كان سببها عدم مراعاة قواعد الرقابة الداخلية، وغياب دور مفتش الجهاز المركزي للرقابة المالية والهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في الكشف المبكر عن الخلل الحاصل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في أنظمة الرقابة المحاسبية والمالية لمؤسسات الدولة الأمر الذي أدى إلى استمرار بعض وقائع الاختلاس مدة طويلة واكتشافها فيما بعد عن طريق الإخبار وليس من خلال التدقيق التي يقوم بها مفتش الهيئة والجهاز، وغياب دور المراجعة الداخلية، وأيضاً عدم تقيد المسؤولين في الإدارة العليا بقواعد النظام الداخلي والقوانين.

الدراسات الأجنبية:

1. دراسة (Marczewski and Akers, 2005) بعنوان" مدى ادراك مدققي الحسابات القانونيين لتأثير معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS99 بعد صدوره".

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى إدراك مدققي الحسابات القانونيين لتأثير معيار التدقيق الأمريكي المتعلق بالغش SAS 99 بعد صدوره، كما تعرضت الدراسة إلى مقارنة هذا المعيار بمعيار التدقيق SAS 82، لإظهار الاختلافات بينهما خصوصاً فيما يتعلق بإجراءات كشف الغش ومنعه. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم توزيع استبانة على عينة عشوائية للمحاسبين القانونيين في ولاية ويسكونسن في الولايات المتحدة الأمريكية وعددها (300) عضو والتي تضمنت (150) من شركاء ومديري شركة ويسكونسن، (150) من المحاسبة العامة، وقد أشارت نتائج دراستهما إلى أن شركاء التدقيق المشمولين في عينة الدراسة، لديهم إدراك كافٍ بنسبة أكبر من مديري التدقيق فيما يتعلق بتأثير معيار (99) على مسؤولية المدقق في كشف الغش، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التغيير في إجراءات التدقيق بناءً على متطلبات معيار (99) سوف يؤدي إلى زيادة فاعلية التدقيق، لكن قد يكون ذلك على حساب ثقة الطرف الثالث في عملية التدقيق.

2. دراسة (Gowthorpe and Amat, 2005) بعنوان" دراسة القضايا الأخلاقية لنوعين من السلوك التلاعبي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نوعين رئيسين من السلوك التلاعبي، حيث وصف النوع الأول اصطلاحاً بالتلاعب الكلي (macro-manipulation) لوصف التأثير في المنظمات وإضعاف سلطتها من خلال الضغط عليها لإصدار تعليمات تتفق مع مصالح معدي القوائم المالية. كما وصف النوع الثاني بالتلاعب الجزئي "micro-manipulation" للتعبير عن عملية معالجة الأرقام المحاسبية التي ينتج عنها وجهة نظر متحيزة لصالح الشركة، وقامت الدراسة بتحليل حالتين من حالات التلاعب من منظور أخلاقي، وهي دراسة أجريت في إسبانيا. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي في تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال المقابلة حيث تم توزيع استبيان على (33) شركة مراجعة حسابات. وخلصت إلى أن التلاعب بنوعيه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد محاولة للخداع في الحسابات من قبل معدي القوائم المالية إذ يؤدي إلى إعداد قوائم مالية تحقق أغراض معديها وليس لمنفعة مستخدميها.

3. دراسة (Jakubowski et al., 2002) بعنوان " آثار معيار التدقيق رقم (82) في اكتشاف الغش".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة آثار معيار التدقيق رقم (82) في اكتشاف الغش وذلك بالإجابة عن السؤالين الآتيين:

- هل تطبيق المعيار رقم (82) قد حقق أهدافه ؟
- ما تأثير تطبيق المعيار رقم (82) في عملية التدقيق ؟

وقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وقد شملت العينة (800) مدقق يمارسون المهنة في (9) ولايات أمريكية.

وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: أنه يعتقد 99% من أفراد العينة أن المعيار لا يؤدي إلى زيادة اكتشاف التقرير المالي الاحتيالي، ويعتقد 97% أن المعيار لا يؤدي إلى زيادة في اكتشاف التحريفات الناتجة عن اختلاس الموجودات، حيث يرى 45% منهم أن المعيار يؤدي إلى زيادة مسؤولياتهم القانونية فيما يتعلق باكتشاف الغش.

4. دراسة (Owuses-Anash et al., 2002). بعنوان " العوامل التي تزيد من احتمال كشف التحريف والتلاعب مستخدماً في دورة المخازن والمستودعات".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تزيد من احتمال كشف التحريف والتلاعب، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم أخذ عينة مكونة من (56) إجراء للكشف عن التحريف والتلاعب مستخدماً في دورة المخازن والمستودعات، بالإضافة إلى العوامل التي تزيد من احتمالات كشف التحريف والتلاعب في هذه الدورة في نيوزلاندة.

وأظهرت النتائج أن مدققي الحسابات عينة الدراسة يرون أن أقل من نصف هذه الإجراءات لها فاعلية أكثر في الكشف عن التحريف والتلاعب، وأن أكثر من نصفها لها فاعلية بدرجة متوسطة في الكشف عن الغش، وأن (15) إجراء من الإجراءات التي تمت دراستها ذات فاعلية بدرجة أقل في الكشف عن الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. دراسة (Moyes and Hassan, 1996) بعنوان " العوامل التي تزيد من إمكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تزيد من امكانية الكشف عن التحريف والتلاعب عند تدقيق الحسابات المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال مسح لعينة من(375) مدققاً، وجد الباحثان أن خبرة المدقق ونجاح مكتب التدقيق في الكشف سابقًا عن التحريف والتلاعب، هما متغيران مهمان في الكشف عن التحريف والتلاعب في عملية التدقيق وقد أجريت هذه الدراسة في الولايات المتحدة الامريكية. كما وجد الباحثان أن متغيرات شهادة المدقق القانوني(CPA)، ومراجعة الأقران، وحجم المؤسسة تؤثر فقط على بعض عمليات التدقيق، كما قام أفراد العينة بتقييم فاعلية (218) إجراء من إجراءات التدقيق التي تستخدم للكشف عن التحريف والتلاعب، حيث تم ربط هذه الإجراءات بأربع من دورات التدقيق وهي: دورة المشتريات، دورة المخازن والمستودعات، دورة الرواتب وشؤون العاملين، ودورة المبيعات والتحصيل.

6. دراسة: (Lee, 1995) بعنوان"أهمية الإجراءات لعملية الكشف عن التحريف والتلاعب والخداع في عملية التدقيق".

هدفت هذه الدراسة إلي تحديد أهم الإجراءات التي يتوجب على المدقق اتباعها للكشف عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كشفت عن أن الخسائر الناجمة عن تلاعب المديرين تفوق بحوالي ستة عشر ضعفاً الخسائر الناجمة عن تلاعب الموظفين، الأمر الذي حدا بالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين أن يغير من متطلباته لعملية التدقيق بأن يعطي أهمية أكبر لإجراءات ومتطلبات عمليات الكشف عن التحريف والتلاعب والخداع في كل عملية تدقيقية يقومون بها، وأن الشركات الست الكبرى في عالم التدقيق (والتي قل عددها إلى أربع في عام 2004)، ترفض حوالي (50–10) عميل جديد كل سنة بعد التأكد من سمعة هؤلاء العملاء الجدد وإمكانية القيام بأعمال التدقيق لديهم بكافة إجراءاتها، حيث أصبحت شركات التدقيق تنتقي العملاء الجدد خوفاً على سمعتها وعلى علاقاتها مع العملاء القدامى والجدد، لا سيما وأن شركات التدقيق تنفق حوالي 12% من إيراداتها على القضايا المرفوعة ضدها.

التعقيب على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والخطأ، ومدى تخفيض التضليل في التقارير المالية، وعالجت بعض المواضيع الخاصة بالمدققين كمسؤوليتهم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانونية تجاه الغير والصعوبات التي تواجه مدققي الحسابات، وأيضاً مناقشة تطوير بعض النماذج والأساليب الفنية التي يمكن استخدامها من قبل المدققين من أجل اكتشاف الغش، ومدى التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية.

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها طبقت في بيئة مختلفة عن غيرها لم تشهد استقراراً بسبب الظروف الخاصة التي تمر بها مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين، وتتميز أيضاً في كونها عالجت موضوعاً على قدر كبير من الأهمية وهو (اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية).

كذلك ومن حيث التوقيت تكتسب الدراسة أهميتها من كونها أجريت خلال فترة تتزايد فيها مظاهر الأزمة المالية التي عمت العالم، وأيضاً جاءت في الوقت الذي زادت فيه القضايا المرفوعة ضد المدققين في المحاكم في فلسطين.

وتتميز هذه الدراسة أيضاً عن الدراسات السابقة في أنها لم ينحصر إطارها النظري في بحث مفهوم الغش والخطأ في القوائم المالية ومظاهره فقط. بل تجاوز ذلك إلى مناقشة وتحليل أبعاد مسؤولية مدققي الحسابات في فلسطين عما يحدث من غش وخطأ في القوائم المالية. هذا بالإضافة إلى ما تقوم به مكاتب التدقيق في الواقع الفعلي من إجراءات للحد من مخاطر هذا الغش والخطأ وذلك من حيث حداثة تطبيق معايير التدقيق الدولية في البيئة الفلسطينية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

(الإطار النظري)

الأخطاء والغش في المعاملات المحاسبية

- تمهيد
- مفهوم الخطأ وأنواعه
- مفهوم الغش وأنواعه
- مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها
- تصحيح الأخطاء
- إخفاء الأخطاء والغش

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد:

إن أهمية مدقق الحسابات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنوعية الخدمات التي تقدمها للعملاء وكافة المستفيدين من خدمات التدقيق، لذا يجب على مدقق الحسابات الالتزام بتطبيق المعايير الدولية للتدقيق، وقواعد السلوك المهني، ومراعاة القوانين والتشريعات والأنظمة عند القيام بفحص القوائم المالية المقدمة إليه (ISA, 1998).

إن المجتمع المالي يتوقع من مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الكفاية الفنية والنزاهة والموضوعية والحياد والاستقلال، كما يتوقعون منه اكتشاف الأخطاء الجوهرية التي تؤثر على الحسابات، ومنع صدور القوائم المالية المضللة (Beasley, et al., 1999).

ولكن لا توجد عملية تدقيق تستطيع أن تقدم تأكيدات كاملة بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية، لأن الأخطاء قد تحدث نتيجة تطبيق وتنفيذ العمليات المالية للمنشأة، والأداء غير السليم من القسم المالي بها، والحكم الخاطئ في اختيار وتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (Hylas and Ashton, 1999).

كما أن القوائم المالية لا تعطي الدقة والثقة الكاملة بها زيادة عما تسمح به طرق القياس المحاسبية، فمثلاً لا يوجد أحد يطلب من المحاسب أن يتنبأ بنتائج أحداث مستقبلية غير مؤكدة (Blazek, 1990).

مفهوم الخطأ وأنواعه:

أ- مفهوم الخطأ:

أشار معيار التدقيق الدولي رقم (240) إلى أن الخطأ "يعني تحريفات غير مقصودة في التقارير المالية، مثل خطأ في جمع بيانات أو في معالجتها أو في تقدير محاسبي غير صحيح ناتج عن السهو أو تفسير مغلوط للحقائق، أو خطأ في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو الاعتراف أو التصنيف أو العرض أو الإفصاح" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003).

كما عرَف الخطأ بأنه "عبارة عن تعديل أو تغيير أو حذف أو عدم صحة تبويب بعض العمليات المالية في المشروع أو عدم اتباع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بسبب جهل أو إهمال أو تقصير أو بهدف إخفاء عجز أو اختلاس أو تلاعب أو إخفاء حقائق تتعلق بالأوضاع المالية للمشروع فإذا اقترن بسوء نية القائمين به اعتبر نوعاً من الغش أو التزوير" (الرمَاحي، 2009: 129).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما عرَّف الخطأ بأنه تلك "الأخطاء غير المتعمدة التي لا ترتكب بناءً على تصميم سابق، وإنما تقع بسبب جهل أو عدم دراية موظفي قسم المحاسبة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أو بسبب التقصير والإهمال في أداء أعمالهم" (عبد الله، 2007).

وعرَّف أيضاً بتلك "الأخطاء الحسابية والكتابية في السجلات والتقارير المحاسبية التي يتم فيها إعداد التقارير المالية والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية، والأخطاء التي تنشأ نتيجة النسيان أو التفسير المغلوط عند إعداد التقارير المالية" (شداد،2000).

كما عرَف على أنه "عجز السجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي" (قاضي ودحدوح، 1999: 130).

من التعاريف السابقة نستنتج أن الخطأ يؤدي إلى تحريف غير متعمد في التقارير المالية وإن احتمال حدوثه موجود في أي نظام محاسبي وفي أي مرحلة من المراحل التي تمر بها عملية إعداد التقارير المالية، وقد يكون بإحدى الصور الآتية: (Hylas and Ashton, 1982).

- أخطاء حسابية أو كتابية في السجلات والدفاتر والتقارير المالية.
- التفسير والتطبيق المغلوط للسياسات المحاسبية.
- النسيان أو عدم المعرفة بالأصول المحاسبية.
- عدم تأهيل موظفي الحسابات وتدريبهم وجاهزيتهم للقيام بالأعمال المطلوبة منهم بشكل سليم.

ب- أنواع الأخطاء المحاسبية :

تنقسم الأخطاء المحاسبية التي تواجه مدقق الحسابات عند فحصه للدفاتر والسجلات إلى أنواع متعددة إذا نظرنا إليها من زوايا مختلفة نذكر منها: (عبد الله، 2007).

❖ **من حيث توافر القصد في ارتكاب الخطأ:**

- **أخطاء غير عمدية:**

وهي تلك الأخطاء التي لا ترتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق بل تحدث نتيجة جهل من موظفي قسم الحسابات بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو نتيجة تقصيرهم في أداء أعمالهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

❖ **تقسَم الأخطاء من الناحية المحاسبية إلى الأنواع التالية:**

- **أخطاء الحذف أو السهو:**

وهي الأخطاء التي تنشأ عن قصد أو غير قصد، وهي تنتج عن عدم قيد عملية بالكامل أو أحد طرفيها في دفتر اليومية، أو عدم القيام بترحيلها إلى دفتر الأستاذ كلياً أو جزئياً، أو حذف العملية بالكامل وفي هذه الحالة فإن هذا الحذف لا يؤثر على توازن ميزان المراجعة أو دفتر الأستاذ، بسبب حذف الطرفين المدين والدائن. أما الحذف أو السهو الجزئي يمكن اكتشافه بسهولة لأنه يؤدي إلى عدم توازن ميزان المراجعة مما يسهل معه اكتشاف الخطأ، يمكن أن تكون أخطاء الحذف أو السهو على النحو التالي: (المطارنة، 2006: 148).

- عدم قيد عملية بيع آجل أو شراء آجل.
- عدم احتساب المخصصات اللازمة لمقابلة التزامات مستقبلية.
- عدم احتساب الإهلاك للأصول الثابتة.
- عدم قيد مقبوضات نقدية.

- **الأخطاء الارتكابية:**

وتنتج عن الخطأ في العمليات الحسابية (جمع وطرح ..)، أو في الترحيل والترصيد، وقد يكون كلياً أي في طرفي العملية، وقد يكون جزئياً أي في طرف واحد، ويكشف الخطأ الكلي عن طريق المراجعة المستندية والمقارنات والمصادقات. (الحدرب، 2010: 34).

- **الأخطاء الفنية (أخطاء تطبيق الاصول والمبادئ المحاسبية):**

وتتمثل في قياس العمليات المالية وتسجيلها في الدفاتر والسجلات بشكل لا يتفق مع الأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو عدم الأخذ بهذه الأصول والمبادئ، وتؤثر على قوائم نتيجة الأعمال المتعلقة بأرباح أو خسائر المشروع ومركزه المالي ومن أمثلتها الخلط بين المصاريف الإيرادية والمصاريف الرأسمالية وبالتالي تحميل حساب الأرباح والخسائر بمصاريف غير صحيحة وكذلك عدم إجراء قيود استهلاك الأصول الثابتة أو إجراء هذه القيود بقيمة أكبر أو أقل من المفترض فعلاً، أو عدم التطبيق السليم لمبدأ المقابلة، فضلاً عن تجاهل أسس القياس المحاسبي السليم لعناصر الإيرادات والمصروفات، وكذلك عدم اتباع سياسة الحيطة والحذر بعدم تكوين احتياطيات لمقابلة الخسائر المحتمل حدوثها(الرمَاحي ،2009: 132-133).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أنه لاكتشاف مثل هذه الأخطاء يتطلب من المدقق خبرة ودراية واسعة بالأصول والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- **الأخطاء المتكافئة:**

ويقصد بها الأخطاء التي تتكافأ مع بعضها بحيث يمحو خطأ أثر خطأ آخر بالدفاتر، وتكافؤ الأخطاء يمنع من تأثيرها على توازن ميزان المراجعة فيزيد بذلك من صعوبة اكتشافها، ولن يتسنى للمدقق اكتشاف مثل هذه الأخطاء إلا إذا دقق في مراجعته المستندية والحسابية وقد يكون التكافؤ بين خطأين في حساب واحد، ولن يكون لذلك الخطأ أثر خطير على نتائج أعمال المشروع أو مركزه المالي. وقد يكون التكافؤ بين الأخطاء في حسابين مختلفين فينتج عن ذلك اختلاف أو خطأ في صحة أرصدة هذين الحسابين وقد يترتب على ذلك تأثير على نتيجة أعمال المشروع أو مركزه المالي (عبد الله، 2007).

- **الأخطاء الكتابية:**

تنشأ هذه الأخطاء نتيجة الترحيل لمبلغ بنفس الجانب ولكن لحساب آخر مثل ترحيل مشتريات آجله من مورد بالجانب الدائن ولكن بحساب مورد آخر. في هذه الحالة نجد أن مثل هذا الخطأ لا يؤثر على ميزان المراجعة. وفي حالة أخرى ترحيل نفس المبلغ إلى نفس الحساب ولكن بالجانب المدين مثلاً بدلاً من الجانب الدائن، في هذه الحالة يمكن اكتشاف مثل هذا الخطأ حيث أنَ ميزان المراجعة لن تتساوى أطرافه (المطارنة، 2006: 150).

❖ **من زاوية تأثيرها على توازن ميزان المراجعة:**

يمكن أن نفرق بين نوعين من الأخطاء: (الرمَاحي، 2009: 136).

1- الأخطاء التي تؤثر على توازن ميزان المراجعة:
   أ- أخطاء الحذف الجزئي والأخطاء الارتكابية إذا كانت جزئية.
   ب- أخطاء تكشف عن نفسها.

2- الأخطاء التي لا تؤثر على توازن ميزان المراجعة:
   أ- أخطاء الحذف الكلي.
   ب- أخطاء ارتكابية إذا كانت كلية.
   ت- أخطاء متكافئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم الغش (الاحتيال) وأنواعه:

مفهوم الغش:

أشار المعيار الدولي للتدقيق رقم (240) إلى أن الغش يعني "فعلاً مقصوداً من قبل شخص أو أكثر في الإدارة، وأولئك المكلفون بالرقابة والموظفون، أو أطراف خارجية، ويتعلق هذا الفعل باستخدام الخداع من أجل الحصول على مصلحة غير عادلة أو غير قانونية، والذي ينتج عنه تحريف في التقارير المالية" (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2003: 202).

وعرَف الغش على أنه هو "الخطأ الذي يرتكب عن قصد أو عمد أو تدبير سابق من قبل قسم المحاسبة أو الهيئة الإدارية للتضليل أو الإخفاء أو الغش أو الاختلاس أو التأثير على القوائم المالية" (محمود، وآخرون، 2011).

كما عرَف الغش على أنه "تعمد إخفاء أو تعديل البيانات بغرض الحصول على منافع خاصة، أو التضليل طرف آخر والحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية، أو الحصول على أصول وممتلكات الوحدة الإقتصادية لاستخدامها في الأغراض الخاصة" (الصبان، والفيومي، 1990: 135).

وأيضاً عُرَف الغش على أنه "ارتكاب أخطاء عن عمد وسبق اصرار، ويعني ذلك أن الغش مرادفة للخطأ العمد، ويحدث الغش عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية، بهدف اخفاء معالم معينة، لتحقيق منفعة شخصية على حساب الوحدة الاقتصادية وتتنوع وتتشكل محاولات ارتكاب التلاعب، وتتمثل في الاختلاس والإبتراز والرشوة والتلاعب في عمليات الافصاح والتعارض في المصالح وإساءة استخدام السلطة" (الوقاد، وديان، 2010: 93).

ومن خلال ما ذكر تستنتج الباحثة أن استخدام مصطلح الغش يدل على عدة معانٍ منه: "الاختلاس والتلاعب والاحتيال " ومما يركز عليه تعريف تلك المصطلحات عن معنى الغش أنه يشمل عدة عناصر من أجل ارتكابه وهي النية والقصد أو التدبير المسبق، أي أن الغش يرتكب بسابق إصرار وسوء نية وتعمد وليس عن طريق المصادفة، وذلك سعياً للتضليل والإخفاء عن أنظار المستخدمين للتقارير المالية.

ويمكن أن يرتكب الغش عن طريق: (عبد الله، 2007: 41-43).

1-التلاعب في الدفاتر والسجلات بقصد إخفاء عجز أو اختلاس أو بقصد إساءة استعمال أحد الموجودات ومن الأمثلة على هذا النوع:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إثبات مدفوعات وهمية في دفاتر المشروع وسجلاته واختلاسها أو استعمالها لتغطية اختلاس بخزينة المشروع كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية.
- عدم إثبات نقدية مقبوضة من أحد العملاء واختلاسها أو استخدمها لتغطية اختلاس سابق أو عجز بالخزينة.
- عدم إثبات بضائع واردة بسجلات المستودعات واختلاسها أو استعمالها في تغطية اختلاسات سابقة بالمستودعات.
- إثبات أذونات صرف صورية، واختلاس تلك البضائع.

وكلما كان نظام الرقابة الداخلية في المشروع قوياً ومتماسكاً كلما قل ارتكاب مثل هذا النوع من التلاعب والغش والتزوير ولهذا على المدقق أن يزيد من نطاق عملية التدقيق إذا ما وجد أنَ نظام الرقابة الداخلية بالمشروع تشوبه نقاط ضعف وثغرات عديدة.

2-التلاعب في الحسابات بالدفاتر والسجلات بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ويحدث مثل هذا التلاعب بوحي وتوجيه من إدارة المشروع بقصد تحقيق أحد الأهداف التالية:

- تضخم أرباح المشروع كأن يثبت مبيعات وهمية، أو يغالي في تقدير بضاعة آخر المدة، أو يؤجل قيد بعض المشتريات للفترة اللاحقة، أو لا تؤخذ مخصصات كافية للاستهلاك أو لا تظهر المصروفات على حقيقتها وغير ذلك .

ويستفيد أعضاء مجلس إدارة الشركة من وراء هذا كله بإيهام المساهمين بنجاح إدارتهم وبذلك يعاد انتخابهم مرة أخرى، كذلك ربما كانوا يتقاضون نسبة من أرباح المشروع، وقد يكون القصد رفع أسهم الشركة في الأسواق المالية (البورصة) ليبيعوا ما يملكون منها أو يعملوا على تشجيع المستثمرين في الاكتتاب بأسهم جديدة تنوي الشركة إصدارها وزيادة رأسمالها بها.

- تقليل أو تخفيض الأرباح بقصد المضاربة في الأسهم في السوق المالية أو بقصد تكوين احتياطيات سرية قد يساء استخدامها مستقبلا لتحقيق أهداف خاصة بالإدارة.

وقد يكون ذلك أيضا بهدف التهرب من الضرائب، أو طلب إعانة من الدولة خاصة إذا كانت الدولة تضمن حداً أدني من الأرباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما كيف يتم هذا التخفيض للأرباح فبعكس الطرق التي تم ذكرها أعلاه والمستعملة في تضخيم أرباح المشروع.

- إظهار المركز المالي للمشروع على غير حقيقته وذلك بالتلاعب في قيم الموجودات والمطلوبات، كل ذلك بهدف المضاربة في السوق المالي، أو للحصول على قرض، أو ثمن مرتفع للشركة في حالة البيع.

ومما لا شك فيه أن التلاعب بالسجلات أقل حدوثاً من الاختلاسات ولكنه أشد خطراً، حيث يقوم به موظفون مسؤولون بالمشروع.

ومن هنا يتوجب على المدقق بذل قصارى جهده لاكتشاف مثل هذا التلاعب في حالة إذا ما أثارت شكوكه بعض الملابسات.

مواطن الأخطاء والغش ومجالات ارتكابها:

إنَ دراية وإلمام مدقق الحسابات بأسباب وأنواع الأخطاء والغش غير كافية له ما لم يصاحب ذلك دراية وإلمام بمواطن ومجالات الأخطاء والغش لكي تساعده إلى حدٍ كبير للقيام بعمله.

حيث تمر البيانات والمعلومات المحاسبية بثلاث مراحل رئيسة في الدورة المحاسبية، وتعتبر هذه المراحل مواطن ارتكاب الخطأ والغش، وفيها تقع مجالات متعددة لارتكابها والمراحل هي: (الوقاد، وديان، 2010: 98-99)0

1- مرحلة اثبات العمليات أي مرحلة القيد الأولى: يرتكب الخطأ (أو الغش) في هذه المرحلة أثناء تحليل العمليات المحاسبية إلى طرفيها (المدين والدائن)، ويتم الخطأ (أو الغش) إما في التوجيه المحاسبي أي قيد عمليات رأسمالية على أنها إيرادية أو العكس أو حذف عمليات كان يجب قيدها وتخص الفترة المحاسبية، أو قيد عمليات لا تخص هذه الفترة وقد يكون الخطأ سهواً عن غير عمد بحسن نية، أو قد يكون عن عمد غش وتلاعب بسوء نية.

2- مرحلة الترحيل والتجميع: ترتكب الأخطاء في هذه المرحلة، في تجميع دفاتر اليومية، ونقل الأرقام من صفحة لأخرى، أو في عملية الترحيل من اليومية للأستاذ المساعد أو العام أو في استخراج الأرصدة من مراكز الحسابات أو عند إعداد قوائم الجرد، وفي ميزان تدقيق حسابات النهائي تكون الأخطاء في هذه المرحلة إما ارتكبت بحسن نية أو بقصد الغش والتلاعب أي بسوء نية، وهذا يتوقف على طبيعة ونوع الخطأ المرتكب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- في مرحلة إعداد القوائم المالية: تتنوع الأخطاء في هذه المرحلة، فقد يتم إظهار قيم بعض الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية أو إظهار بعض بنود إيرادات غير محققة أو إخفاء الرقم الحقيقي لبند الدائنين وإظهاره بأقل من قيمته، وعدم التفرقة بين الإيرادات العادية وغير العادية في حسابات النتيجة، أو عدم التمييز بين أنواع الأصول الثابتة والمتداولة كإدراج أصول ثابتة ضمن الأصول المتداولة بهدف التضليل لإظهار نسبة سيولة غير عادية، وعدم التفصيل اللازم للالتزامات العرضية والتي تظهر في الميزانية العمومية كبند مستقل في شكل حسابات نظامية.

تصحيح الأخطاء:

عند اكتشاف المدقق خطأ بالدفاتر والسجلات، عليه أولاً أن يقرر ما إذا كان ذلك الخطأ يستلزم تصحيحاً، لأنه ليس من الضروري تصحيح جميع الأخطاء التي يكتشفها المدقق. فقد لا تستدعي طبيعة الخطأ أو أهميته النسبية ضرورة تصحيحه. وهذا أمر عائد لتقدير المدقق وخبرته المهنية.

أما إذا كان الخطأ ذا أهمية نسبية، أي أنَ له تأثيراً على المركز المالي، فلا بد عندها من إجراء التصحيح اللازم وفقاً للمبادئ المحاسبية.

وتقسم الأخطاء من هذه الوجهة إلى مجموعتين: (الحدرب، 2010).

1- أخطاء تؤثر على أرصدة حسابات الأستاذ العام.
2- أخطاء لا تؤثر ولن يكون لها أثر على الأرصدة.

ويجب تصحيح أخطاء المجموعة الأولى بإجراء قيد باليومية مصحوب بالشرح الكافي لطبيعة القيد وسبب إجرائه كما يجب أن يؤدي القيد الجديد إلى تصحيح الخطأ الموجود فعلاً بالدفاتر والسجلات.

وتنقسم قيود التصحيح التي ينصح المدقق بإجرائها (وذلك لمجموعة الأخطاء الأولى المؤثرة على أرصدة الحسابات بالأستاذ العام) إلى مجموعتين هما:(عبد الله، 2007).

1- قيود التسوية: وهي تلك التي تؤثر على مبلغ أرباح أو خسائر المدة الحالية والمستقبلية ولذلك يجب إجرائها لتسوية ذلك الأثر ومثالها الخلط بين مصروف إيرادي وآخر رأسمالي حيث يستدعى ذلك بالضرورة إجراء قيد أو قيود تصحيحية لإعطاء صورة عادلة عن نتائج الأعمال والمركز المالي للمشروع للسنة المعنية والسنوات المقبلة أيضاً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2- قيود إعادة التبويب: وهذه يجب إجراؤها بهدف إعداد قوائم مالية سليمة للفترة المعينة فقط، ولكنها غير ضرورية بالنسبة لقوائم السنوات التالية، ومثالها الخلط بين مصروفين إيراديين كتحميل مصروفات الانتقال على حساب مصروفات الإعلان مثلاً.

ومعظم الأخطاء التي يكتشفها المدقق تكون قد سبق ترحيلها بصورة خاطئة إلى دفتر الأستاذ العام ويستدعي الأمر تصحيحها بقيد في دفتر اليومية.

فإذا كان حدث خطأ في جمع خانات دفتر النقدية واكتشف الخطأ قبل الترحيل لحساب النقدية بدفتر الأستاذ فإنه من الممكن تصحيح جمع الخانة التي حصل فيها الخطأ، ويجب أن يصحح بإجراء قيد في اليومية العامة لأن الخطأ قد انتقل إلى دفتر الأستاذ العام.

والمدقق يجمع الأخطاء التي اكتشفها في سجل ملاحظاته ثم يتقدم بكشف الأخطاء واقتراح القيود اللازمة للتصحيح وشرح واف لكل قيد تصحيح.

ويقدم الكشف إلى الموظف المسؤول عن الخطأ، وفي هذه الحالة هناك عامل نفسي وهو أن أي شخص يكره أن يقال له أن عمله خطأ ويجب أن يصححه وهو لن يقبل أن يقال له هناك خطأ بدون توضيح للخطأ وسببه، ولذلك على المدقق أن يكون حريصا عند تقديمه لهذا الكشف وأن لا يظهر أنه قد أظهر للموظف أخطاء وإنما يجب أن يقدم الكشف بطريقة لا تنفر الشخص منه (الصحن، 1989).

والنقطة المهمة الثانية في هذا المجال هو أن المدقق في مركز مختلف عن الموظف الذي قام أصلاً بتقييد العملية، فالأخير قام بتحليل العملية وتقييد القيد، أما المدقق فإنه يدقق تحليل العملية وطريقة تقييدها وإذا كان التحليل والتقييد خطأ فإنه يقترح قيد التصحيح بأطرافه المدينة والدائنة وعلى الموظف المسؤول عن الخطأ أن يصحح الخطأ الذي اكتشفه المدقق أي أن المدقق لا يقوم هو بتصحيح الخطأ وإنما يشير على الموظف بإجراء التصحيح.

ويراعى في تصحيح الأخطاء أن لا تفتح حسابات جديدة بل يقتصر على الحسابات الموجودة بالدفاتر كما أن قيود التعديل والتصحيح يجب أن لا تجرى مباشرة لحساب الأرباح والخسائر وإنما للحسابات التي تأثرت بالقيد الخطأ والحالة الوحيدة التي تجرى القيود فيها للحسابات الختامية هي عندما تقفل الدفاتر في نهاية المدة التجارية، وأن يكتشف الخطأ بعد إقفال الدفاتر فحساب الأرباح والخسائر حساب خاص يستعمل فقط عند إقفال الدفاتر فجميع العمليات سبق أن أثرت على حسابات الأصول، أو الالتزامات أو حسابات الدخل أو حسابات المصاريف وأي تصحيح للخطأ في عمليات سبق أن قيدت يجب أن يؤثر على هذه الحسابات، والقيود التي يقترحها المدقق لتصحيح الأخطاء التي اكتشفها أثناء تدقيقه متعددة الأنواع ومختلفة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في طريقة المعالجة، فمثلاً يمكن تقسيمها إلى قيود تعديل، وقيود إعادة تصنيف (الصحن، 1983).

إخفاء الأخطاء والغش:

وهو محاولة المحاسب أو ماسك الدفاتر بتغطية الخطأ والغش عن عمد وعن سوء نية أو بالتلاعب في الحسابات لإخفاء الاختلاس، وإجراء التغطية عنصر أساسي في عملية الإخفاء.

فقد يحاول المحاسب عدم إظهار عجزه أمام الإدارة بمحاولته موازنة ميزان المراجعة صورياً بتغير قيم بعض الحسابات عن عمد وبحسن نية، وقد يحاول التلاعب بالحسابات وتزويرها لإخفاء الاختلاس ويتم ذلك بنوعين من التغطية: (الساعي، وعمرو، 1991: 46-47).

1-تغطية مؤقتة: وتتطلب منه إعادة التلاعب وتكراره كلما تطلب الأمر ذلك.

2-تغطية ثابتة: وبمقتضاها لا حاجة إلى إعادة أو تكرار التلاعب في أي وقت ما لم يتطلب تغطية عملية جديدة.

وقد لا يهتم الموظف المعني بتغطية عملية التلاعب أي بإخفاء الغش استناداً إلى:

أ- العملية لن تقع ضمن نطاق العينة الاختبارية لعملية التدقيق.

ب- اقتناعه بعدم ضرورة تدبير التغطية .

ت- عجزه عن تدبير وسيلة تغطية .

أما إذا قام الموظف بتحصيل مبلغ من أحد العملاء سداداً لحسابه ولم يودعه بالبنك وقام باختلاسه فقد يحاول تغطية العملية بإحدى الطرق التالية: (الجزار، 1987).

1- تغطية مؤقتة في مذكرة تسوية البنك التي يقوم بإعدادها والمشرف عليها:

أ- تخفيض مبلغ الشيكات التي لم تصرف من البنك بعد.

ب- تخفيض رصيد البنك بالدفاتر .

ج- زيادة رصيد البنك في الكشف .

د- زيادة مبلغ الإيداعات التي لم تظهر بكشف البنك بعد.

2-تغطية دائمة حسب الدفتر الذي يمسكه ويسجل في:

أ- دفتر الأستاذ العام المشرف عليه: تخفيض رصيد النقدية بتعمد الخطأ في الجمع أو الترصيد مع إجراء تغيير مكافئ في رصيد حساب آخر بالأستاذ العام للحفاظ على التوازن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- دفتر النقدية المشرف عليه: تخفيض خانة المقبوضات النقدية مع إجراء تغيير مكافئ في مجموع خانة أخرى بالدفتر للحفاظ على توازنه.

والتغطية مهما كانت مؤقتة أو ثابتة فإنه يمكن اكتشافها، إذ أن التدقيق المستندي أو الحسابي وطلب الكشوف مباشرة من البنك من شأنها كشف التغطية الثابتة.

وتستنتج الباحثة مما سبق أنه لا يوجد فرق بين الخطأ والغش من حيث أثر كل منهما على سلامة البيانات المحاسبية ولكن يتمثل الفرق بينهما في السبب أو الهدف أو في مدى توفر حسن أو سوء نية القائمين بارتكاب الخطأ أو الغش، وذلك لأن فطنة المدقق ويقظته أثناء عملية التدقيق كفيلة باكتشاف أوجه التلاعب والغش في الحسابات، وعلى المدقق أيضاً أن يتحرى الدقة الكاملة أثناء عملية التدقيق لأنه قد تكون هناك أخطاء لا يمكن اكتشافها بسهولة تكون محكمة بحيث يجب بذل مجهود زائد لاكتشافها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مسؤوليات مدقق الحسابات

- تمهيد.
- مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه.
- مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الغير.
- المسؤولية المهنية .
- المسؤولية الجنائية.
- المسؤولية التأديبية.
- طبيعة مسؤولية المدقق.
- مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش.
- مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء بعد صدور تقريره .
- الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال وجود غش أو خطأ.
- مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود خطأ وغش بالقوائم المالية.
- كيف يواجه مدققو الحسابات التزويد على صعيد الإدارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

مسؤوليات مدقق الحسابات

تمهيد:

يقوم مدقق الحسابات بأداء خدمات مهنية لمجتمع الأعمال ومع تطور المهنة ازدادت خدمات مدقق الحسابات بدرجة كبيرة وأصبح يقدم خدمات منها تدقيق القوائم المالية ،وتصميم أنظمة المعلومات، وتقديم خدمات ضريبية، وعمل دراسات الجدوى الاقتصادية، ومع زيادة الوعي المالي والاستشاري ونمو حجم العمليات التي يحصل عليها المدققون تعرض مدققو الحسابات لأنواع عدة من المساءلات القانونية وحكم عليه بالتعويض.

وأدى تعميق الوعي لدى مهنة تدقيق الحسابات حول مسؤولية إصدار معايير للاحتكام إليها ولحماية الأطراف التي قد يلحقها ضرر من جراء ارتكاب مدققي الحسابات الإهمال والتقصير في أداء واجباتهم المهنية ومخالفتهم لقواعد السلوك المهني.

فمدقق الحسابات شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها ولها أداة سلوك نهائية ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه أن يؤدى عمله باستقلال وحياد تام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين ويكون مستنداً على حكمه المهني، ويتوقع منه أن يؤدى عمله بجودة تضاهى أعمال الآخرين، وإذا كان الضرر مصحوباً بسوء نية كأن يخالف القوانين المعمول بها فقد يحكم عليه بالغرامة أو السجن أو كليهما (Defiles, 1990).

أما المسؤولية القانونية تجاه العميل الذي يدقق حساباته فينجم عن العقد الموقع بين المدقق وعميله وفى هذا العقد يتم تحديد نطاق عملية التدقيق ويكون المدقق مسؤول عن أية أضرار تلحق بهذا العميل ويطالب بالتعويض إذا قصر في أداء واجباته المهنية (مسؤولية عقدية) (William, 1996).

كما أن مدقق الحسابات يعتبر مسؤول تجاه الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية بالرغم من عدم وجود مثل هذا العقد، فإذا لم يفصح المدقق عن الحقائق المالية في تقريره وسَبب ضرر للطرف الثالث فعليه دفع التعويض له (مسؤولية تقصيرية).

في ضوء التطورات المتلاحقة للمهنة وحدوث حالات الافلاس والغش والتي كان أحد أسبابها قصور عمليات التدقيق. هناك تطورات حدثت على المهنة خاصة في السنوات الأخيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن مدقق الحسابات يتعرض للمسؤولية المهنية إذا خالف قواعد السلوك المهني الذي يتوجب على جميع الأعضاء الالتزام بها، والذي تتراوح بين التنبيه والإنذار أو تجميد العضوية أو حرمانه من الممارسة المهنية (American, 1978).

إضافة إلى ذلك فقد يتعرض مدقق الحسابات للمسؤولية الجنائية إذا تعدى الضرر للشخص أو الأشخاص المحددين إلى الإضرار بالمجتمع ككل، ويعاقب بالسجن أو بدفع غرامة أو بالعقوبتين معاً.

وفى حال قيام مدقق الحسابات الاستعانة بعمل مدقق آخر، فعليه أن يحدد كيفية تأثير عمل المدقق الآخر على عملية التدقيق عن طريق دراسة الأهمية النسبية لجزء البيانات المالية والتي سيقوم المدقق الرئيسي بمراجعتها أو الإشارة في تقرير صراحة بأن الجزء من البيانات المالية قد تم مراجعته بواسطة زميل أخر (ISA, 1999).

مسؤوليات وواجبات المدققين من القضايا الجدلية في الفكر المحاسبي.

يدور نقاش مستمر حول طبيعة المسؤوليات وحدودها ومدى تحمل المدقق مسؤوليات اتجاهها. والتي عادة تكون ذات علاقة بالبيئة التي يعمل بها المدققون. أما بالنسبة للبيئة التي يعمل بها المدققون، فإن مسؤوليات المدقق يتأثر بظهور حالات الفشل المؤسسي. إلى جانب نظرة المجتمع لعملية التدقيق والمسؤوليات الجسام التي يتوقعها المجتمع من المدققين والمنظمين للمهنة. فبينما نجد المدققين والمهنة يقفون موقف المدافع عن المدقق حول مسؤوليات وواجبات المدققين كما يتصورنها ويفهمونها، فإن موقف الجهات الأخرى مغاير لذلك تماماً. فنجد أن بقية الفئات المهتمة بعملية التدقيق تنظر إلى المدقق نظرة الناقد الداعي إلى التغيير وتطالب بتحميل المدققين المسؤولية الكاملة عن الفشل (sikka, *et al.*,1992).

غير أن ذلك يخالف وجهة النظر المهنية والتي تعتبر أن مسؤولية المدقق هو القيام بإجراء فحص انتقادي منظم للبيانات المالية بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى عدالة هذه البيانات وتمثيلها للحقيقة، ويعتبر هذا الرأي حصيلة ما توصل إليه، وله إثاره على كافة الاطراف ذات العلاقة التي تأخذ هذا الرأي بعين الاعتبار عند اتخاذ قراراتها المالية. خاصة إذا ما قام باختبارات واجراءات التدقيق بما يتفق مع القواعد المهنية المتعارف عليها وبذل العناية المهنية الكافية وضمن تقريره الحقائق والنتائج التي توصل إليها، وبالتالي يكون قد قام بواجباته على الوجه السليم وأعفى نفسه من المسؤولية، وبخلاف ذلك فإنه يتعرض للمساءلة من الجهات المختلفة التي تتأثر بعمله أو التي لها سلطة الرقابة عليه تبعاً للقاعدة العامة في القانون التي تلزم كل من أحدث ضرراً للغير بالتعويض (الذنيبات، 2009: 72-73).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولية المدقق:

يجب على مدقق الحسابات بذل العناية المعقولة أي عدم تقصيره أو إهماله في أداء واجباته ولا يتم ذلك إلا إذا توافرت فيه شروط التكوين الذاتي وهي:(عطا الله، 1983: 124-125).

1. كفاية تأهيله العلمي.
2. كفاية تأهيله العملي.
3. ضمان استقلاله وعدم خضوعه لأي ضغط أو تأثير.

وإذا ما توفرت لديه المقومات الأساسية لتكوينه الذاتي فإنه يستطيع إذا ما عرضت عليه حالة معينة أن يكون قادراً على إبداء حكمه فيها نظراً لمعرفته التامة بما يجب أن يقوم به من أعمال نحوها وبالوسائل الفنية الكفيلة بسلامة الأداء، إلى جانب قدرته على تفهم الظروف المحيطة بكل حالة. وتتطلب العناية المعقولة عدم اقتناع المدقق بالشكليات والإيضاحات التي يقدمها موظفي المشروع فقد تكون لهم مصلحة شخصية في تضليله، ويجب ألا يعتمد على معرفته الشخصية للموظفين أو العميل نفسه أو على أنهم يتمتعون بسمعة طيبة في المجتمع وبالنزاهة.

كما أنه مسؤول عن الإشراف الدقيق على الأعمال التي يقوم بها المساعدون والمندوبين وإلا قام هؤلاء بأعمالهم بطريقة روتينية وآلية وفي النهاية تقع المسؤولية عليه وحده وليس على عاتقهم ولتحقيق الإشراف على المساعدين يتطلب الأمر وضع برنامج محدد للتدقيق يستخدم ضمن أوراق التدقيق وتحدد في البرنامج الخطوات التي تتبع والبيانات الواجب الحصول عليها والإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق أهداف التدقيق.

وفي ضوء العناية المعقولة التي على أساسها تتحد المسؤولية القانونية للمدقق فإنه يمكن تقسيمها إلى: (جربوع، 2002: 12-13).

1) مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه.
2) مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الطرف الثالث.
3) المسؤولية المهنية لمدقق الحسابات.
4) المسؤولية الجنائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولية مدقق الحسابات تجاه عملائه:

تنشأ مسؤولية العلاقة التعاقدية تجاه عميل التدقيق وتعتمد أصلاً على وجود عقد مبرم بين الطرفين، وقد يكون مكتوباً ومشتملاً على حقوق وواجبات كل من الطرفين ولذلك يفضل أن يكون العقد كتابة، وإذا كانت هناك بنود خاصة يرغب الطرفين بإظهارها فيجب أن تكون واضحة وظاهرة في العقد.

وقد يكون الإتفاق بين الطرفين شفوياً وغير مكتوب ولكن في هذه الحالة سوف يصعب إثبات أي شيء بالنسبة للطرفين وسوف يعتمد الأمر على توفير القرائن والأدلة التي تفي بغرض الإثبات.

أركان المسؤولية التعاقدية:-

1- أن يكون هناك التزام من جانب المدقق سواء في العقد أو في القانون.
2- أن يكون هناك خطأ من جانب المدقق أو إهمال أو تقصير في تنفيذ الواجبات وألا يكون الإهمال في الأصل نتيجة لتقصير من جانب العميل نفسه.
3- أن ينتج مباشرة عن إهمال المدقق في تأدية واجباته أضراراً بالعميل ويجعله يستحق تعويضاً عن ذلك.

ويتحمل المدقق مسؤولية الاخلال بأحكام العقد أو غيره من المستندات وخاصة فيما يتعلق بالإهمال والتقصير في تنفيذ شروطه ويعمل ذلك العقد أو غيره من المستندات على توضيح طبيعة العملية للعميل ويحدد له الحدود الذي سيعمل المدقق في إطارها (مسؤولية تعاقدية).

وقد يشترك العميل ذاته في حدوث إهمال المدقق في الفشل في بذل العناية الكافية أو الأداء المناسب لواجباته وفي هذه الحالة سيجد المدقق دفاعاً قانونياً عن إهماله.

ومن الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في الدفاع عن ادعاءات العميل بالإهمال فإنه يتم تحديد مسؤولية المدقق ونطاق تطبيقها من خلال استخدام كل من خطاب الارتباط وخطاب التمثيل.

وخطاب الارتباط هو خطاب موجه من المدقق إلى عميله يحدد فيه مسؤولياته ومسؤوليات العميل في آن واحد، أما خطاب التمثيل فهو خطاب من العميل إلى المدقق يوضح بأن المسؤولية الأولية للتمثيل العادل للقوائم المالية تظل مع الإدارة وليس للمدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولية مدقق الحسابات تجاه الغير:

وهي المسؤولية التي تنشأ تجاه الغير ممن لم يرتبط معهم المدقق بعقد. والغير هو الطرف الثالث، وقد يكون منتفعا أصيلاً أو بشكل غير مباشر، وهذه المسؤولية موضع خلاف، حيث يرى البعض أنه توجد مسؤولية للمدقق إذا لم يكن هناك عقد.

لقد بينت الأدبيات أن مسؤولية المدقق تجاه الطرف الثالث فيه خلاف، فقد يكون الطرف الثالث مستفيداً أساسياً من البيانات المالية، أو مستفيداً غير أساسي. أما المستفيد الأساسي فهو الطرف الذي يكون المدقق على علم مسبق بانه سيستخدم البيانات المالية. أما المستفيد غير الأساسي فهو الطرف غير المسمى من بداية عملية التدقيق (Boynton, 2006).

فأحياناً يقوم العميل بإبلاغ المدقق بأن طرفاً ثالثاً سيعتمد على تقريره عند اتخاذ قرارات معينة، وعلى سبيل المثال اعلام المدقق بأن البيانات المحاسبية المدققة من قبله ستعرض على شركة اخرى لغرض الشراء، أو تقدم لأحد البنوك من أجل الحصول على قرض، ففي مثل هذه الحالات فإن المدقق واجب بذل العناية المهنية المعقولة تجاه الطرف الثالث، وبالتالي يتحمل المدقق المسؤولية تجاه هذا الطرف في حالة الإهمال العادي والإهمال الجسيم والغش كما هو الأمر بالنسبة للعميل (الذنيبات، 2009).

ومن الواضح أن مدقق الحسابات لا توجد بينه وبين من يطلعون على القوائم المالية التي يعد تقريره بشأنها أو الذين يستخدمونها في أغراض متعددة أي علاقة تعاقدية، ولا يوجد أي التزام من قبلهم لأنه لم يتعاقد بطريقة مباشرة معهم على عكس علاقته بموكليه أصحاب المشروع.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن المدقق يعتبر مسؤولاً أمام الغير عن الغش أو الإهمال الجسيم الذي يرقى مرتبة الغش، ويعتبر مسؤولاً إذا كان يعلم أن القوائم المالية التي تحمل تقريره ستقدم إلى شخص معين بالذات بغرض الاعتماد عليها. ولكن لا يعتبر مسؤولاً من قبل الغير في غير هذه الأحوال.

وفي معظم الحالات التي يتعرض فيها المدققون للمحاكمة نتيجة عدم اكتشافهم التلاعب أو الاختلاس في عملية التدقيق، كانت من الأسباب الرئيسة هي فشل المدقق في بذل العناية المهنية الملائمة للقيام بالعملية الموكلة إليه (مسؤولية تقصيرية).

ولكي تنعقد المسؤولية المدنية بنوعيها التعاقدية أو التقصيرية ضد مدقق الحسابات يجب أن تتوافر ثلاثة أركان هي: (عطا الله، 1983: 138)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- حصول إهمال وتقصير من جانب المدقق في أداء واجباته المهنية .

ب- وقوع ضرر أصاب الغير نتيجة إهمال وتقصير المدقق.

ت- رابطة سببية بين الضرر الذي لحق بالغير وبين إهمال وتقصير مدقق الحسابات.

المسؤولية المهنية:

إن مفهوم بذل العناية المهنية الواجبة يفرض بالضرورة مستوى من مسؤولية الأداء يجب تحقيقه وهذا المستوى يدخل في نطاق ما يعرف بالمسؤولية المهنية، وتتمثل هذه المسؤولية في المبادئ الأخلاقية التي يجب أن يتمتع بها مدقق الحسابات والتي تعمل على زيادة الثقة بصفة عامة فيما يقوم به من عمل وما يبديه من اراء وما يعده من تقارير.

وبالرغم من أن الإدارة في المؤسسة التي يقوم مدقق الحسابات بتدقيقها هي المسؤولية الرئيسة عن صحة وكفاية مضمون وشكل التقارير المالية وما تتضمنه من بيانات ومعلومات، إلا أن ذلك لا يعني إعفاء مدقق الحسابات من تلك المسؤولية، إذ تقع عليه مسؤولية مهنية ذات طبيعة خاصة كعنصر من عناصر تدقيق حسابات بصفة عامة، وتدعيم هذه المسؤولية ما يجب أن يتمتع به مدقق الحسابات من مبادئ أخلاقية ومسؤولية اجتماعية يحددها ادراكه لدوره الاجتماعي بصورة عامة، لذلك عليه إبراز هذه المسؤولية عند تصميم برامج تدقيق الحسابات والتدقيق.

وتتركز مسؤولية مدقق الحسابات ومسؤولية تدقيق الحسابات المهنية في النواحي التالية:

أ- **المسؤولية المهنية في اكتشاف الأخطاء:** :(الوقاد، وديان، 2010: 60-61).

من الأخطاء الواجبة على مدقق الحسابات اكتشافها والتي تدخل في نطاق المسؤولية المهنية ما يلي :

1-أخطاء دفترية أو حسابية، وهي التي ترتكب عند تسجيل العمليات المالية في السجلات والدفاتر مثل الخطأ في كتابة أرقام هذه العمليات او في التوجيه المحاسبي لها.

2-أخطاء فنية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها بطريقة سليمة أو عدم تفهم بعض العمليات المالية عند تسجيلها دفتريا أو الجهل بهذه القواعد أو التفسير الخاطئ لطبيعة هذه العمليات.

3-أخطاء إجرائية، وهي التي تتعلق بعدم الالتزام بالخطوات اللازمة لتنفيذ عمليات معينة أو إنهاء اجراءات خاصة أو عدم توافر أدلة الإثبات المستندية لبعض هذه العمليات أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجراءات أو ارتكاب بعض المخالفات المالية عن طريق عدم الالتزام بالإجراءات الخاصة ببعض عمليات الصرف أو التحصيل المالي مثلاً.

ب-المسؤولية المهنية في اكتشاف المخالفات النظامية:

تمثل هذه المخالفات النظامية في نوعين من المخالفات هي: (محمـــود، وآخـــرون، 2011: 191-192).

1-المخالفات المالية والحسابية:

هي المخالفات ذات الطبيعة المالية أو الحسابية ومن أمثلتها ما يلي :

- مخالفة إجراءات صرف بعض المبالغ أو النفقات وعدم الالتزام بها.
- تجاوز مبالغ معينة عن الحد المسموح به للصرف في مجال ما.
- الخطأ في تسجيل المبالغ المعينة زيادة أو نقصاً.
- الخطأ في التوجيه المحاسبي داخل السجلات والدفاتر لبعض العمليات.
- مخالفة إجراءات مالية خاصة بالشراء أو البيع أو الإنتاج أو التمويل.
- مخالفة إجراءات بعض المناقصات أو المزايدات لغرض ما.

2-المخالفات القانونية للنظام العام للدولة:

هي المخالفات التي تتعلق بمختلف القوانين التي تحكم طبيعة العمل في الشركات أو المؤسسات موضوع تدقيق الحسابات ومنها ما يلي:

- مخالفة القانون للنظام الداخلي في الشركة.
- مخالفة اللوائح المنظمة للعمل داخل الشركة.
- مخالفة بنود عقد تكوين الشركة في بعض النواحي.
- مخالفة العقود المختلفة بين الشركة أو أي أطراف أخرى.
- مخالفة القانون المنظم للنشاط المعين أو الصناعة المعينة على مستوى القطاع أو الوزارة.
- مخالفة القانون العام على مستوى الدولة.

المسؤولية التأديبية:

إذا لم يتوافر القصد الجنائي ممكن مساءلة مدقق الحسابات مسؤولية تأديبية لأنه خالف قواعد آداب وسلوك المهنة (الرماحي، 2009: 95).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد نص قانون نقابة التجاريين في جمهورية مصر العربية رقم (40) لسنة 1972 على اجراءات المساءلة التأديبية، ولقد تراوحت العقوبات التأديبية التي نص عليها القانون من مجرد لفت النظر إلى الإنذار إلى الإيقاف عن العمل لمدة لا تتجاوز سنة، ثم إلي اسقاط عضوية النقابة بما يعني عدم تمكنه من مزاولة المهنة إلا بعد إعادة قيده بالنقابة مرة أخرى.

وبالنسبة لإدارات مدقق الحسابات، فلقد حددت لائحة العاملين بهذه الإدارات العقوبات التأديبية التي يمكن توقيعها وهي: الإنذار، والخصم من المرتب مدة لا تجاوز شهرين، والحرمان من العلاوة، أو الترقية، أو تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الترقية، والفصل من الخدمة مع حفظ الحق في المعاش أو المكافأة أو مع الحرمان من كل أو بعض المعاش أو المكافأة (الصبان، وإبراهيم، 2012: 167).

أركان المسؤولية التأديبية:

لا تقوم إلا بتوافر ركنين مادي ومعنوي:(الرماحي، 2009).

- **الركن المادي:**

يتمثل في العامل الإيجابي أو السلبي الذي يصدر من المدقق فإذا لم يوجد خطأ ولم يثبت اخلاله بواجبه الوظيفي أو التزامه المهني فلا يمكن مساءلته تأديبياً وتقوم الجريمة التأديبية بمجرد وقوع الخطأ الوظيفي ــوالمهني ولو لم يقع ضرر فعلي يترتب عليه مسؤولية تأديبية وعلى ذلك فإن الضرر ليس ركناً في المسؤولية التأديبية بخلاف المسؤولية المدنية.

- **الركن المعنوي:**

لا يكفي صدور الخطأ من المدقق حتى يحاكم تأديبياً بل لا بد أن يصدر الفعل الخاطئ عن إرادة آثمة ولا يعني أن الخطأ التأديبي يكون دائماً متعمداً فهو قد يكون عمدياً أو غير عمدي كل ما هنالك أنه إذا ثبت التعمد أصبح ظرفاً مشدداً عند تقدير العقوبة.

طبيعة مسؤولية المدقق:

يمكن تلخيص مسؤوليات المدقق بما يلي: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1989: 47-48).

1. أن يقوم بتصميم ثم تقويم إجراءاته في إطار ما يكفي لاكتشاف المخالفات والأخطاء التي يمكن أن تفسد الصورة الصادقة والعادلة للقوائم المالية.
2. الحصول على تأكيدٍ كافٍ (بتطبيق الإجراءات التي تتفق مع معايير التدقيق) بأن الأخطاء والمخالفات التي يمكن أن تترك آثاراً جوهرية على القوائم المالية لم تحدث أو أنها كانت قد حدثت تكون قد صححت وإلا تم إظهار آثارها بطريقة صحيحة في القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3. أن يبذل العناية والمهارة الواجبة في تقريره عن القوائم المالية المعيار المطلوب للتقويم مثل هذه العناية هو مستوى العناية المبذول من قبل المدقق على قدر معقول من الكفاءة، ويتماشى مع معايير التدقيق والمحاسبة السارية المفعول.
4. إن مسؤولية المدقق عن الإخفاق في اكتشاف الغش تنشأ فقط عندما يكون واضحاً إن هذا الإخفاق نتج عن الإخفاق في الالتزام بمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً.
5. الغش الذي يرتكب خلال الفترة التي غطتها التدقيق ويكتشف في وقت لاحق لا يعد قرينة على إهمال المدقق، فالمدقق لا يضمن إذا كان الفحص قد تم بمهارة وحرص مهني وفقاً لمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً وبالتالي فقد أوفى بالتزاماته التي تنطوي عليها المهمة.
6. ولإيضاح موقف المدقق نفترض أن مكتب التدقيق قام لأول مرة بتدقيق حسابات العميل، وقدم تقريراً يبين أن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وعادلة عن المركز المالي ونتائج العمليات وبعد عدة أشهر اكتشف العميل أن أحد موظفي الشركة كان يقوم باختلاس أموال الشركة منذ عدة سنوات، وكان يخفي جريمته عن طريق إجراء قيود وهمية في السجلات المحاسبية، وبفرض أن العميل اتهم المدقق بالإهمال موضحاً أن جزءاً كبيراً من الخسائر حدثت منذ تاريخ تدقيق المدقق وأن الخسائر التي حدثت مؤخراً كان من الممكن تجنبها لو لم يخفق المدقق في اكتشاف عدم انتظام السجلات المحاسبية، وبناءً عليه يمكن طرح السؤال التالي:

هل إخفاق المدقق في اكتشاف الغش يعد قرينة على إهماله؟ ولتوضيح ذلك فإنه من المعلوم أن المدققين لا يضمنون دقة القوائم المالية دائماً بل يدلون برأيهم فقط في عدالة القوائم المالية، وبالإضافة إلى ذلك فإن المدققين لا يقومون بمراجعة تفصيلية كاملة لجميع السجلات والعمليات، وإن القيام بهذا العمل ينطوي عليه تكاليف باهظة لا تبررها الأحوال العادية. فحص المدقق والذي ينطوي على دراسة وتقييم نظام العميل للرقابة الداخلية، مدى وطبيعة الإجراءات المتبعة في عملية التدقيق تحدد وفقاً لنقاط الضعف والقوة التي يتم اكتشافها في نظام الرقابة الداخلية للعميل، إذا تم اختيار إجراءات التدقيق وتوجيهها بصورة جيدة فإن النتائج التي يصل إليها المدقق يجب أن تكون سليمة بصفة عامة، ومع ذلك فإنه لن يكون هناك تأكيد مطلق بأنه لا يوجد غش في العمليات التي لم تشملها اختبارات المدقق، كما أن هناك احتمال بأن تكون المستندات التي تم التلاعب فيها مزيفة بمهارة أو أن عدم الانتظام قد تم إخفائه بحذق شديد بحيث يصعب اكتشاف الغش حتى مع تطبيق أساليب التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً.

وعندما يقوم المدقق بالفحص وفقاً لمعايير التدقيق التي تلقى قبولاً عاماً لا يكون المدقق مسؤولاً عن الإخفاق في اكتشاف الغش، خلال عملية الفحص يجب أن يعتمد المدقق على تقديره

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشخصي ومقدرته المهنية على الحكم على الأمور في تحديد الإجراءات التي تستخدم ومدى الاختبارات التي تتم.

ونظراً لأن هناك قرارات صعبة وفنية كثيرة يجب أن يتخذها المدقق، فإنه قد تحدث بعض أخطاء في الحكم على الأمور، والمدقق الذي يعمل بإخلاص ويبذل العناية المهنية الواجبة ودرجة المهارة التي تستخدم عادة في مهنة التدقيق، فإن الخطأ في الحكم على الأمور أو في التقدير الشخصي لا يعتبر إهمالاً (حجازي، 1982: 88-90).

والخلاصة أن العميل يمكنه استعادة الخسائر التي تنشأ عن إخفاق المدقق في الإفصاح عن الغش إذا أمكن فقط إثبات أن المدقق كان مذنباً بالإهمال، ومع ذلك فإنَ كل مدقق يجب أن يكون متيقظاً باستمرار لاكتشاف قرائن عن غش محتمل له قيمة مادية كبيرة، كما يجب أن يناقش النتائج مع العميل أو مجلس الإدارة عندما يواجه مشكلات معينة.

ويجب على المدقق أيضاً عند قيامه بالفحص المعتاد للقوائم المالية أن يكون مدركاً لإمكانية حدوث غش فقد تكون القوائم المالية مضللة نتيجة لاختلاس أو ما يماثله من أمور غير منتظمة أو سوء عرض مقصود من جانب الإدارة أو كلاهما معاً.

مسؤولية مدقق الحسابات عن اكتشاف الأخطاء والغش:

في مجال تحديد مسؤولية المدقق عن اكتشاف الأخطاء والغش، فإنه غير مسؤول عن منع الخطأ والغش، ولكن يجب عليه بذل العناية المهنية الملائمة والتي تتطلب منه دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد الإجراءات والإختبارات اللازمة وتوقيتها وعمل برنامج تدقيق شامل يتضمن إجراءات إضافية إذا توقع المدقق وجود تحريف مادي في الدفاتر (جربوع، 2002: 14).

- **مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن عدم اكتشاف الأخطاء والغش بعد صدور تقريره:**

لا يوجد إلزام قانوني على المدقق للقيام بإجراءات جديدة على القوائم المالية التي غطاها تقريره إلا إذا وصلت معلومات أكيده إليه بأن تلك القوائم قد تأثرت بأخطاء وغش جوهرية، ولو أنه علم بها قبل إصدار تقريره لأثرت على نوع الرأي الذي سوف يبديه على تلك القوائم.

وفي هذه الحالة يجب على المدقق القيام بما يلي:(جربوع، 2000: 19-20).

أ- أن يطلب من إدارة المنشأة القيام بإبلاغ كل من يتأثر في التحريف المادي للخطأ والغش على القوائم المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- القيام بتعديل القوائم المالية بأسرع وقت مع تعديل تقريره بما يتلاءم مع الأخطاء والغش التي تم اكتشافها.

ج- إذا كان من المنتظر بإصدار قوائم مالية مرحلية عن فترة تالية مصحوبة بتقرير من المدقق في وقت قريب، فيجوز للمدقق أن يفصح عن المعلومات اللازمة وأن يجري المطلوب في هذه القوائم بدلاً من إصدار قوائم مالية معدلة كما ورد في البند (ب).

د- وأخيراً يجب على مدقق الحسابات اتخاذ الإجراءات التي يرى ضرورتها للتأكد من قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة.

ولكن في حالة رفض إدارة المنشأة القيام بالإفصاح المطلوب كما ورد في الخطوات السابقة فيجب على المدقق أن يخطر كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بهذا الرفض، بأنه نتيجة لعدم قيام المنشأة بالإفصاح المطلوب، فإن المدقق سيتخذ الخطوات التالية لمنع الاعتماد على تقديره مستقبلاً وهي:

أ- إخطار إدارة المنشأة بأنه لا يجب من الآن فصاعداً الربط بين تقرير المدقق والقوائم المالية.

ب- إخطار الجهات الرقابية التي تخضع إدارة المنشأة لسلطاتها بأنه لا يجب الاعتماد على تقرير المدقق مستقبلاً.

ج- إخطار كل شخص يعلم المدقق بأنه يعتمد على القوائم المالية بوجوب عدم الاعتماد على تقرره مستقبلاً.

إن عملية التدقيق تتم عادةً على أساس القيام باختبارات تعتمد على اختبار عينات للعمليات المالية التي قام بها ويترك أمر تحديد الاختبارات إلى المدقق الذي يحدد ذلك في برنامج التدقيق. ولا يوجد برنامج تدقيق شاملاً لفحص كل القيود والعمليات لأن التدقيق لا يهدف أساساً إلى اكتشاف الأخطاء والغش بل تهدف لإبداء رأي فني محايد بخصوص المركز المالي ونتيجة الأعمال وأنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية في المشروع قوياً مما يؤدي إلى تقليل نطاق الاختبارات أما إذا كان النظام ضعيفاً فعلى المدقق توسيع نطاق الفحص الذي يقوم به ولا شك أن المدقق عند قيامه بفحص العمليات عن طريق استخدام أسلوب المراجعة الاختبارية لا يطمئن عادةً إلى هذا الأسلوب إلا إذا كانت عناصر العينة التي اختارها سليمة وأنها تمثل مجموع العينات التي تتكون منها وإذا ظهر ما يثير مشكلة في ناحية من النواحي فإنه يلجأ إلى توسيع اختباراته ليتأكد من عدم وجود ما يؤيد هذا الشك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يجب أن يكون واضحاً دائماً أن عمل المدقق لا يقصد به أنه بديل لوجود نظام دقيق للرقابة الداخلية، يشتمل على استخراج بوالص للتأمين ضد خيانة الأمانة، وعلى إجراءات كفيلة بالمحافظة على أصول المشروع.

عند تحديد مسؤولية المدقق عن الغش يجب أن يؤخذ في الاعتبار عدة عوامل أهمها نطاق عملية التدقيق التي كلف بها المدقق والتزمه بها، ومن الذي تسبب في عدم اكتشاف الغش، هل هو نتيجة إهمال المدقق أو أنه كنتيجة مباشرة لإهمال المشروع في عدم تصميم ووضع نظام متكامل للرقابة الداخلية، وهل كانت الظروف المحيطة كفيلة بإثارة الشك حول ناحية من النواحي وأن إهمال المدقق في الاستقصاء عنها أدى إلى عدم اكتشاف الغش.

والمطلوب من المدقق في هذه الحالات هو قيامه بتنفيذ عملية التدقيق بطريقة سليمة وطبقاً لمستويات التدقيق المتعارف عليها بين المدققين، وبالرغم من أن التدقيق لا يضمن الخسائر الناتجة عن خيانة الأمانة والسرقة إلا أنَ وظائفها الرئيسة إدخال الاطمئنان في نفس العميل ضد أي تلاعب في ممتلكاته، ولهذا ينبغي على المدقق أن يؤدي العناية المعقولة أثناء قيامه بواجباته وعادة يؤدي التدقيق السليم إلى اكتشاف الاختلاسات والغش.

وإذا كان العقد بين الطرفين قد وضع قيوداً على نطاق عملية التدقيق أدت إلى عدم تمكن المدقق من اكتشاف الغش، فإن المدقق في هذه الحالة لا يتحمل أي مسؤولية لأنه لم يتسبب في عدم الاكتشاف عن طريق إهماله المباشر ، وذلك بشرط أن يكون قد أوضح هذه القيود في تقريره لموكليه (عطا الله،1983: 143-145).

الإجراءات عند وجود دلائل على احتمال غش أو خطأ:

عندما يدل تطبيق إجراءات التدقيق المصممة وفقاً لتقديم المخاطر على احتمال وجود غش أو خطأ، على المدقق أن ينظر في تأثيرها المحتمل على البيانات المالية، وإذا اعتقد المدقق أن هذا الغش أو الخطأ قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية فعليه القيام بتطبيق إجراءات تدقيق معدلة أو إضافية مناسبة.

ويعتمد مدى خطورة هذه الإجراءات الإضافية أو المعدلة على حكم المدقق بالنسبة لما يلي: (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1995: 17).

1) أنواع الغش أو الخطأ المحتملة.
2) احتمالات وقوع الغش أو الخطأ.
3) احتمال وجود تأثير مادي على البيانات المادية لنوع معين من الخطأ أو الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لا يستطيع المدقق أن يفترض أن حالة وقوع الخطأ أو الغش هي حالة منفردة ومنعزلة إلا إذا دلت الظروف بوضوح على خلاف ذلك. على المدقق إذا لزم الأمر أن يعدل من طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عمله الأساسية.

إن القيام بإجراءات معدلة أو إضافية يساعد المدقق عادةً في تأكيد أو استبعاد الشك بوجود غش أو خطأ نتيجة للإجراءات المعدلة أو الإضافية فعلى المدقق مناقشة هذا الأمر مع الإدارة، أن ينظر فيما إذا تم إظهاره بصورة مناسبة أو تصحيحه في البيانات المالية، كما أن المدقق يجب أن يأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل لذلك على تقريره.

على المدقق أن يأخذ في الاعتبار دلالات الغش والخطأ الجوهري على الأمور الأخرى المتعلقة بالتدقيق وأن يعيد النظر في تقدير المخاطر وصحة إقرارات الإدارة في حالة وجود غش أو خطأ لم يتم اكتشافه من خلال إجراءات الرقابة الداخلية ولم يتم الإفصاح عنه في إقرارات الإدارة. إن دلالات اكتشاف حالات معينة من الغش أو الخطأ من قبل المدقق تعتمد على علاقة ارتكاب أو إخفاء الغش أو الخطأ بإجراءات الرقابة المحددة ومستوى الإدارة والموظفين ذوي العلاقة.

فإذا وجد المدقق مؤشرات تشير إلى احتمال وجود خطأ أو احتيال فعلى المدقق أن يقوم بما يلي: (الساعي، وعمرو،1991: 56-57).

1- التوسع في إجراءات التدقيق لإثبات أو نفي الخطأ أو الاحتيال.
2- التأكد من تصحيح الخطأ إن وجد.
3- التأكد من أنه قد جرى معالجة الاحتيال والإفصاح عنه.
4- عندما يرتبط الخطأ أو الإحتيال بأحد أفراد الإدارة، على المدقق أن يعيد النظر في الاعتماد على كافة القرائن والأدلة التي أعطاها هذا الشخص للمدقق.
5- على المدقق أن يبلَغ الإدارة بنتائج التدقيق في الحالات التالية:

أ- إذا اعتقد بوجود احتيال، بغض النظر عن تأثير هذا الاحتيال على البيانات الحسابية.
ب- إذا ثبت وجود خطأ مادي أو احتيال.
ج- تبليغ الجهات الرسمية إذا تطلبته القوانين لذلك.

وترى الباحثة أنه في حالة اكتشاف غش أو خطأ في القوائم المالية يجب أن يكون التبليغ لأعلى جهة في الإدارة أو لمستوى إداري أعلى من المستوى الإداري الذي حصل عنده الخطأ أو الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسؤولية إدارة المنشأة عن وجود خطأ وغش بالقوائم المالية :

لقد أبدت التشريعات المعمول بها في دول العالم سواء المحلية والإقليمية والدولية أن إدارة المنشأة هي المسؤولة عن الأخطاء والغش والتلاعب الموجودة بالقوائم المالية، كما أنها تضمن خلوها من الأخطاء والغش المادية وغير المادية، كما تضمن دقتها وعدالتها وصحة الحسابات التي تحتويها القوائم المالية (جربوع، 2002).

إن مسؤولية منع واكتشاف الغش والخطأ تقع على عاتق الإدارة، وذلك من خلال تطبيقها واستمرار استخدامها للنظم المحاسبية الملائمة ولنظام الرقابة الداخلية، إن تطبيق هذه النظم يقلل ولكنه لا يلغي إمكانية حدوث الغش أو الخطأ (الاتحاد الدولي للمحاسبين،1999).

يعيد الدليل تأكيد المبدأ الأساسي بأن المسؤولية الأساسية بشأن منع واكتشاف الأخطاء والغش تقع على الإدارة فالواجب التعاقدي وأعضاء مجلس الإدارة هو بذل العناية في إدارة المنشأة بكفاءة وعليه فهم مع غيرهم من المديرين المسؤولون عن ممارسة المهام الحماية اللازمة للأصول الموجودة تحت إدارتهم، ولذا من المناسب للمدقق أن يذكر الإدارة بمسؤوليتها عن الحفاظ على نظام فعال للرقابة الداخلية مع ضوابط مناسبة لمنع الأخطاء والمخالفات والكشف عنها.

ويمكن للمدقق تذكير الإدارة بما سبق إما بواسطة خطاب التعيين أومن خلال خطاب موجه للإدارة أو بأي وسيلة أخرى.

بالإضافة إلى ما سبق يمكن للمدقق أن يطلب من الإدارة تزويده بمعلومات مفصلة عن أية مخالفات تصل إلى عملها خلال فترة التدقيق (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1989).

كيف يواجه مدققو الحسابات التزوير على صعيد الإدارة:

يقول فريق من مدققي الحسابات أنه من المستحيل عملياً اكتشاف عمليات الاحتيال التي تقوم بها إن شاءت إدارة المشروع العليا. أي أنه إذا رغبت الإدارة عن عمد وإصرار مسبق تضليل المدقق فإنه يستحيل عليه، إلا بجهود معينة وبكلفة مرتفعة ووقت طويل، أن يكتشف ذلك.

ولكن الاتجاه السائد في الأوساط القضائية وهيئات الرقابة المالية بل ولدى رجال المال والأعمال، أن شركات التدقيق ينبغي أن تتمكن من اكتشاف مثل هذا التلاعب إذ أنه من مبررات وجودها واستطاعت إحدى شركات التدقيق في العالم أن تتوصل إلى أساليب جديدة ترشد المدقق إلى الحالات المتعددة التي قد تستغل بالاحتيال وهي: (عبدالله، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اعتماد المصادر الخارجية في جمع المعلومات عن الصفقات الضخمة التي بها شركة معينة، وألا يعتمد المدقق على المعلومات التي تقدمها لها الإدارة فقط.
- التدقيق في العمليات الصغيرة العديدة المتعلقة بشركة واحدة متعامل معها، هذه العمليات التي إذا أضيفت واحدة إلى الأخرى ، تشكل مؤشراً هاماً بالنسبة لنتائج الشركة المالية.
- التدقيق الحذر في تواريخ " حفلات رأس السنة " – كما يسمونها – أي الصفقات المسجلة قرب نهاية العام المالي أو في نهاية الفصل المالي.
- في حال وجود صفقات لم يعلن عنها مخبأة تحت صفقات أعلن عنها، يطلب المدققون من الإدارة العامة للشركة المعينة المصادقة على جميع الصفقات المهمة. أما إذا كان أعضاء مجلس إدارة الشركة هو المديرون أنفسهم فيستحسن أن يطلب المدققون تدخل القانون.
- مقارنة الصفقات المتعلقة بالإدارة بصفقات تشبهها قام بها فريق منافس آخر.
- أما بالنسبة للشركات التي تستبدل محاسبيها بين حين وآخر أو الشركات التي تعتمد على شركتي تدقيق معاً، فيجب أن يتم تعاون وثيق بين أعضاء الشركتين لكشف نسبة تدخل الإدارة في أعمال التدقيق.

وهناك 99% من حالات الاحتيال هذه تنتج عن خطأ لم تقصده الإدارة وأن الحالة المفردة الأخيرة 1% تشكل وحدها العقبة التي تواجهها الأسوق المالية، والتي يتورط فيها مديرو الشركات، وشركات تدقيق مجازة كثيرة، والتي تحظى بهذا الاهتمام من قبل مدققي الحسابات والهيئات القضائية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

واقع مهنة التدقيق في فلسطين

- نشأة مهنة المحاسبة والتدقيق
- التطور التاريخي لمهنة التدقيق في فلسطين
- الاطار المؤسساتي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين
- التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على مهنة التدقيق
- معايير المراجعة لتنظيم الممارسة المهنية
- استعراض لبعض المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في قطاع غزة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نشأة مهنة المحاسبة والتدقيق:

ترجع البدايات الحقيقية في حركة التطور العلمي في مجال التدقيق إلى ظهور أول الكتابات المرشدة للكاتب "ماتنهايم" عام 1869م، والتي ركزت على الاقتراحات الخاصة باكتشاف ومنع الغش والأخطاء (Moyer, 1951)، وتعد مهنة التدقيق من المهن المهمة التي تلعب دوراً رئيساً وحيوياً في تقدم ورقي ونمو الوحدات الاقتصادية في المجتمع، ولقد نشأت الحاجة والطلب على خدمات التدقيق من قبل المقترضين والمستثمرين والجهات الحكومية وغيرهم من ذوي العلاقة، وذلك نتيجة وجود تعارض في المصالح بين المسؤولين عن إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية، ومستخدمي القوائم المالية التي تتضمن هذه المعلومات، أو نتيجة عدم توفر الخبرة اللازمة لمستخدمي القوائم المالية لفهم وتفسير ما تحويه من معلومات والتحقق من مصداقيتها، حيث أن "خدمات التأكيد التي يقدمها المدقق تتضمن مجموعة من الخدمات تهدف إلى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الإدارة"(Gray and Manson, 2005).

كما أن مهنة المحاسبة كغيرها من المهن الأخرى كالطب والهندسة لها دورها ومكانتها وأهميتها في المجتمعات المتطورة، وتمتاز مهنة المحاسبة عن غيرها من المهن بأنها لا تحتاج إلى تقنية عالية أو استثمار مكلف كالاستثمار في صناعة الكمبيوتر، وكل ما يحتاجه المحاسب هو فقط الدراسة والتأهيل وتطبيق المعلومات والالتزام بالسلوك المهني، كما أن المهنة بشقيها المحاسبة والتدقيق تعتمد على قدرات ونوعية تأهيل المحاسب وتدريبه وعلى ابداعه المهني.

فحيوية المحاسبة كمهنة تعتمد على قدرة ورغبة أعضائها لقبول المسؤوليات لمواجهة هذه التحديات، حيث إن المسؤوليات تقع بالدرجة الأولى على الجمعيات والهيئات المهنية لتهيئة أعضائها (دهمش، 1996).

ولقد بين (Blauch, 1956) أن مهنة المحاسبة والتدقيق يجب أن تتميز بثلاث خصائص رئيسة هي: مستوى عال من التعليم لا يقل عن درجة جامعية وتدريب فكري متخصص، ومعايير للنجاح والكفاءة والابداع في الأداء المهني ذات طبيعة مثالية وأخلاقية وليست ذات طبع مادي، وجمعيات مهنية تكرس مجهودها ليس فقط للحفاظ على جودة الخدمات المهنية ولكن أيضاً لتطوير تلك الخدمات والارتقاء بجودتها.

وإن تدقيق الحسابات يعد بمثابة الشريان الأبهر الذي يغذي البيانات المالية بالحياة فتصبح ذات قيمة ووجود وكأنها الجسد الذي يدب في أوصاله الحياة بانسياب الدم فيه. التدقيق كلمة مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audit" والتي تعني "هو يستمع". كما أن ضرورة وجود مهنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التدقيق تنبع من ضرورة تلبية حاجات المجتمع، وقد تمثلت أهداف التدقيق الأساسية في بدايات ظهوره في اكتشاف الغش واكتشاف الأخطاء الفنية والأخطاء في المبادئ (الذنيبات، 2006).

التطور التاريخي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين:

ظهرت في فلسطين تشريعات مهنية متقدمة في عام 1919م، مستمدة من قانون الشركات البريطاني (عبدالله، 2007) وقد أبقى تشريع الشركات الفلسطيني لعام 1929م على نفس تلك النصوص والمواد وحدد أيضاً مجموعة من الأشخاص لا يحق القيام بأعمال التدقيق مثل المساهمين والشركاء وموظفي ومديري الشركات. ولكن يمكن القول أن مهنة التدقيق كمهنة بدأت في فلسطين في الثلاثينيات من هذا القرن (حلس، 2000)، لكنها بدأت تظهر في الأردن منذ عام 1944م، وقد كانت في فلسطين قبل عام 1948م بعض شركات التدقيق التي مارست أعمالها وساهمت في تطوير المهنة مثل شركة سابا وشركاه، وقد بدأت أعمالها في القدس وانتقلت مهنة المحاسبة من فلسطين إلى الأردن عام 1948م وساهم هذا بشكل فاعل في تطوير الممارسة المهنية في الأردن.

ولم يكن في فلسطين حتى مطلع الستينيات قوانين تنظيم مهنة تدقيق الحسابات، وفي عام 1961م صدر في الاردن قانون رقم (10) لسنة 1961م "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات" محاولاً تنظيم المهنة والارتقاء بها لتصبح في مصاف المهن والعلوم الاخرى، وقد طبق هذا القانون في الاردن بالإضافة الى تطبيقه في الضفة الغربية الفلسطينية ولم يطبق على قطاع غزة، وقد استمر العمل بهذا القانون بالضفة الغربية حتى عام 1997م على الرغم من الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام 1967م (جامعة القدس المفتوحة، 2007).

أما في قطاع غزة فقد كانت القوانين التي تنظم مهنة التدقيق عبارة عن خليط من القوانين المصرية ومجموعة من الأوامر العسكرية الصهيونية حتى عام 1997م.

وفي عام 1997م صدر من رئيس السلطة الفلسطينية القرار رقم (17) لسنة 1997م، (مجلة الوقائع الفلسطينية). وينص هذا القرار بتعميم تطبيق القانون رقم (10) لسنة 1961م "قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الأردني" على جميع الأراضي الفلسطينية. وفي عام 2004م صدر قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات الفلسطيني رقم (9) لسنة 2004م للعمل به في جميع الأراضي الفلسطينية.

وقد شهدت مهنة تدقيق الحسابات في فلسطين توسعاً كبيراً خلال السنوات العشر الماضية، كما يتجلى ذلك من خلال عدد مكاتب التدقيق وعدد العاملين في هذه المكاتب. وبالطبع فإن السبب الرئيس لهذا التوسع هو الزيادة الكبيرة التي طرأت خلال الأعوام الأخيرة في عدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركات التجارية والمنظمات غير الحكومية العاملة في فلسطين، والتي تعمل جميعها بموجب أنظمة واتفاقيات تقتضي تقديم الحسابات مدققة من قبل مكاتب مرخصة، إلا أنَ النمو السريع لهذه المهنة قد رافقها حصول بعض التشوهات المهمة في بنية شبكات التدقيق، مما أدى لانعكاسات جوهرية على أداء الكثير منها.

وهناك عدد كبير من الاقتراحات الرامية لمعالجة أسباب المشكلات الراهنة التي تواجه مهنة التدقيق وتحول دون تطورها، كما يتوقع من القانون رقم (9) لسنة 2004م أنه سوف يؤدي الى المساهمة في معالجة مختلف القضايا والمشكلات التي تعيق تطوير هذه المهن والتأكيد على اتباع الإجراءات والاعتبارات التالية: (موقع الكتروني، جامعة النجاح الوطنية، 2004).

1- إن إقرار القانون الجديد لا يشكل سبباً كافياً للاطمئنان على مستقبل مهنة التدقيق، حيث إن بعض مواد القانون لا تزال تسمح بحدوث تجاوزات من قبل الجهات المعنية، لذلك يجب أن يتم وضع ضوابط لهذه العملية من خلال أنظمة تفصيلية متخصصة.
2- يمكن لمجلس المهنة الذي ينص عليه القانون أن يشكل أحد أهم الآليات المستخدمة لمراقبة أوضاع هذه المهنة وتشخيص مشكلاتها ووضع السياسات اللازمة لتطوير أداء مختلف الجهات ذات العلاقة بها، لذا يفترض أن يكون لممثلي جمعية المدققين في مجلس المهنة دور فعَال وضاغط باتجاه مصالح أعضائها، خاصة من النواحي القانونية والرقابية والتدريبية.
3- يفترض أن تلعب جمعية المدققين دوراً أكثر فاعلية في تطوير مهنة التدقيق، خاصة في المجالات الآتية: المساعدة في توفير فرص التدريب لأعضائها من خلال دورات تأهيلية متخصصة، وفرض رقابة أكبر على مستوى الجودة، والدفاع عن مصالح أعضائها لدى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وفرض التزام أكبر على الأعضاء بالنسبة لتفادي المنافسة السعرية في العمل، ومطالبة الجهات الرقابية المختصة توفير قدر فعال من الرقابة على إدارات الشركات والتأكيد من التزامها بأحكام القانون بالنسبة لتفادي المنافسة السعرية في العمل، ومطالبة الجهات الرقابية المختصة لتوفير قدر فعَال من الرقابة على إدارات الشركات والتأكيد من التزامها بأحكام القانون بالنسبة لآليات إعداد الحسابات الختامية وعقد اجتماعات الهيئة العامة، وتشجيع التوجه نحو اندماج مكاتب التدقيق المحلية.
4- هناك مجال واسع لأن تلعب الجامعات المحلية دوراً أساسياً في عملية توفير فرص التدريب المتخصص للعاملين في هذه المهنة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن للمؤسسات الدولية المانحة أن تلعب دوراً مهماً في تنفيذ التوصيات السالفة الذكر، خاصة من خلال دعم الجهود الرامية لتوفير فرص التدريب المستمر للعاملين في مهنة التدقيق.

الإطار المؤسساتي لمهنة تدقيق الحسابات في فلسطين:

بعد توسع وانتشار مهنة المحاسبة والتدقيق في فلسطين، جرت عدة محاولات لتطوير المهنة سواء على صعيد سن القوانين والتشريعات أو من خلال تأسيس الجمعيات المتخصصة، والتي تمثل الاطار المؤسسي لمهنة التدقيق في فلسطين.

فأما من ناحية الجمعيات المهنية فتوجد في فلسطين ثلاث جمعيات مهنية تعني بمهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات، اثنتان منها في قطاع غزة وهي جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية والتي تأسست في العام ١٩٧٩ في مدينة غزة، وجمعية مدققي الحسابات والتي تأسست في العام ١٩٩٧ وواحدة في الضفة الغربية وهي جمعية مدقق الحسابات القانونيين والتي تأسست في العام 1986م، هذا واقتصر دور الجمعيات المذكورة على الدور النقابي والسياسي بالإضافة إلى تطوير قدرات المحاسبين و مدققي الحسابات عبر دورات تدريبية متنوعة، دون أن يكون لأي منها دور يذكر في تنظيم المهنة قبل صدور القانون رقم (2004/9) والذي أعطى نوعاً من الدور لجمعية مدققي الحسابات الموجودة في قطاع غزة دون باقي الجمعيات المهنية. هذا وتعتبر جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية كبرى الجمعيات المذكورة (البحيصي، 2010).

التطورات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية وأثرها على مهنة التدقيق:

إن العلاقة بين مهنة التدقيق والاقتصاد وأسواق المال قديمة عبر التاريخ التجاري إلا أن هذه العلاقة أخذت طابع الشراكة بعد الانهيار الشهير لأسواق المال الأمريكية في العام 1929م وما ترتب على ذلك من تطوير المعايير المحاسبية. كما أن هذه العلاقة أخذت طابعاً آخر بعد انهيار شركة آنرون في العام 2000، حيث ظهر إلى السطح دور مهنة المحاسبة في الانهيار والعجز المالي للشركات المسجلة في أسواق المال (جامعة الملك سعود،2006). وعلى الرغم من التأثير السلبي على المهنة بسبب انهيار شركات world com & Enron وغيرها، حيث ركزت التغطية الإعلامية على دور مهنة المحاسبة بوجه عام ومكاتب المحاسبة بوجه خاص في تلك الانهيارات، إلا أن انهيار تلك الشركات العملاقة قد أكد في الواقع على خطورة إهمال المهنة، كما أكد على ضرورة العمل على تطوير المهنة حتى تقوم بدورها في حماية المستثمرين والاستثمارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن هنا كان لابد من إلقاء الضوء على المتغيرات الاقتصادية التي واكبت الأراضي الفلسطينية خلال العش السنوات الأولى من الحياة السياسية الفلسطينية.

ونشير إلى أن الإقتصاد الفلسطيني شهد تحولات هامة ظهرت في سعي السلطة الفلسطينية الى تطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لاسيما في المجالات الصحية والتعليمية والاستشارية، وانتعاش حركة الانشاء والتعمير، إضافة إلى تنفيذ جملة من الاصطلاحات الإقتصادية والإدارية بهدف اصلاح النظام المالي والإداري، والتي منها سن القوانين والتشريعات الداعمة للتنمية الإقتصادية.

ولكن لم تنجح السلطة في تحقيق الاستقرار والتطوير الإقتصادي المنشود في الأراضي الفلسطينية للعديد من العوامل نذكر منها (مركز الميزان لحقوق الانسان، 2003):

1- الاتفاقات الإقتصادية مع إسرائيل والتي كبلت بموجبها إسرائيل الإقتصاد الفلسطيني وجعلته اقتصاداً تابعاً.

2- تحكم إسرائيل بالمعابر والذي أثر بشكل مباشر على أية محاولة لإحداث نهضة في الاقتصاد الفلسطيني، أو إحداث تنمية حقيقية فيه.

3- احجام رؤوس الأموال العربية، وغير العربية عن الاستثمار في الأراضي الفلسطينية بسبب عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.

4- اعتماد السلطة الفلسطينية بشكل أساس على المساعدات الخارجية في دفع نفقاتها اليومية، وعدم استغلال هذه المساعدات الاستغلال الامثل.

5- عدم وجود قوانين وتشريعات تضبط وتنظم العمل المحاسبي في المؤسسات الفلسطينية المختلفة.

لكل هذه العوامل فشلت السلطة في ارساء قواعد اقتصاد فلسطيني مستقل يمكن الاعتماد عليه في خلق تنمية مستدامة في الأرضي الفلسطينية، مما نتج عنه اختلالات كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني من ناحية، ومن ناحية أخرى إحداث عجز كبير في الموازنة العامة على مدار عدة سنوات، إضافة إلى تراكم الديون الخارجية، والذي أثر بدوره على واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في فلسطين.

معايير التدقيق لتنظيم الممارسة المهنية:

إن مهنة التدقيق تقدم خدماتها لكافة الأطراف داخل المشروعات وخارجها، حيث أن تلك الأطراف تبني قراراتها المختلفة استناداً إلى تقرير مدقق الحسابات الذي يمثل رأي فني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محايد ومستقل، مما يتطلب من المراجع عند اعداده لتقريره التحلي والتمسك بالمعايير المختلفة الواجب توافرها في المدقق وفي عملية التدقيق ذاتها.

وتلجأ معظم التشريعات في الدول المختلفة إلى وضع معايير للمهن المختلفة تستقي منها مؤشرات لتحديد مسؤولية أفراد تلك المهنة عن أعمالهم، وتلزم المباشرين للمهنة بضرورة الالتزام بتلك المعايير سواء كانت متعلقة بالعمل نفسه، أو بشخصية من يقوم بالعمل، وذلك حتى لا يتحمل القائم بالعمل أي مسؤولية إذا ما اتضح أن هناك تلاعب قد تم فيما قام به من عمل، وذلك بعد فراغه منه، وقياساً على ما تقدم فإن معايير الحسابات تعتبر بمثابة مقياس للأداء المهني، والنموذج والنمط الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مدقق الحسابات، وتحدد معايير التدقيق المسؤولية التي يتحملها المدقق نتيجة قيامه بالفحص.

وبالرغم من وجود هذه المعايير فإن مهنة التدقيق في عالمنا العربي لم تحتل بعد المكانة المرموقة التي ننشدها، حيث لم يوضع لها حتى الآن معايير تدقيق تتناسب والظروف المحلية لكل دولة بالرغم من سعي بعض الدول إعادة صياغة معايير التدقيق بما يتناسب مع أوضاعها الداخلية، واعتمدت كلياً أو جزئياً على ما جاء من معايير بدول العالم المتقدم، وخاصة المعايير الصادرة عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي، والتي تنقسم الى ثلاثة أقسام رئيسة وهي: المعايير العامة للتدقيق، ومعايير العمل الميداني، ومعايير إعداد تقرير التدقيق.

ونشير بهذا الصدد إلى أن المادة (22) من قانون مزاولة مهنة التدقيق في فلسطين رقم (9) لسنة 2004م قد أشار إلى ضرورة التزام المدقق بقواعد التدقيق المعمول بها في فلسطين، وكذلك آداب وسلوكيات المهنة في شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والميزانيات التي يقوم بمراجعتها.

ويمكن القول بأن عدم وجود معايير مراجعة ملائمة للظروف والتشريعات الفلسطينية، يعتبر من المشاكل الهامة التي يمكن ارجاعها لجملة من الأسباب أهمها: (حماد، 2005)

- عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي يشكل عائقاً أمام أية محاولات لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة.
- عدم وجود جهة مهنية تعني بوضع وتطوير وتفعيل معايير التدقيق لتنظيم الممارسة المهنية فيها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عدم الاستفادة من المعايير الدولية، ومعايير بعض الدول التي سبقت في هذا المجال لوضع معايير تدقيق فلسطينية تنظم الممارسة المهنية لتدقيق الحسابات.
- عدم اهتمام جهات الاختصاص التشريعية والمهنية في فلسطين في وضع معايير تدقيق محلية نابعة من البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يمارس فيها المدقق عمله.

استعراض لبعض المشاكل التي تواجه مهنة التدقيق في قطاع غزة:

1- عدم التعاون المهني بين المدققين أنفسهم مع وجود سوق منافسة غير مهنية (مخالفة للسلوك المهني) فيما بينهم، حيث يقوم بعضهم بتقديم عروض لشركات ومؤسسات يوجد فيها مدققين أصلاً ويعرضون أتعاب تصل إلى نصف أتعاب المدقق السابق. إن المشكلة تكمن في تصرفات بعض المدققين الذين يحاولون استيعاب أكبر قدر من الشركات والمؤسسات والمشاريع والبنوك للعمل كمدققين لحساباتها وذلك على حساب زملائهم دون الالتزام بقواعد السلوك المهني بتوفير فرص عمل أفضل للأعضاء، مما أدى إلى خلق المنافسة غير المهنية بين المدققين، مما حدا ببعضهم إلى النقد السيء لأعمال زملائهم والدعاية إلى أنفسهم (حلس، 2002).

2-عدم وعي كثير من الجهات لمفهوم مهنة التدقيق وأهميتها عند إبداء المدقق رأيه المحايد على القوائم المالية وخصوصاً الشركات مما يدفعها للبحث عن مدقق آخر يتوافق مع رأيها، كما أن بعض المدققين على استعداد تام لأن يكون بديلاً عن زملاء لهم تم عزلهم أو رفضوا الاستمرار في عملية التدقيق لدى جهة معينة دون الوقوف على أسباب رفض الزميل الاستمرار في العمل مع الشركة ودون الحصول على الموافقة الخطية المسبقة منهم مما يشكل امتهاناً لأخلاقيات تلك المهنة وتعدياً على حقوق الآخرين، كما أن مثل هذه التصرفات تشجع الشركات على العزل التعسفي للمدقق وضعفه أمام مجلس إدارات تلك الشركات لأن البديل متواجد (جربوع، 2004).

3-عدم وعي الأطراف التي يتعامل معها مدقق الحسابات وعلى رأسهم المحاسب، فهناك حساسية يشعر بها المحاسب تجاه المدقق، لأنه يعتقد أن المدقق إنما جاء ليتصيد أخطاءه، مما يدفع المحاسب إلى عدم الرغبة في التعاون مع المدقق الخارجي (حلس، 1997).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصـــل الخـــامـــس

منهجيـــــة الدراســـة

- أسلوب الدراسة.
- مجتمع وعينة الدراسة.
- أداة الدراسة.
- صدق الاستبانة.
- ثبات الاستبيان.
- الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

تمهيد:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محوراً رئيسياً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بالموضوع، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إليها.

وتناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها. كما يتضمن وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة في تصميم أداة الدراسة وتقنينها، والأدوات التي استخدمها لجمع بيانات الدراسة، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

أسلوب الدارسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات يبني عليها التصور المقترح بحيث يزيد بها رصيد المعرفة عن الموضوع.

وقد تم استخدام مصدرين أساسين للمعلومات:

1. **المصادر الثانوية:** حيث اتجهت الباحثة في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
2. **المصادر الأولية:** لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأت الباحثة إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووزعت على (83) مكتب تدقيق حسب سجل المكاتب المعتمدة في جمعية المحاسبين والمراجعين الفلسطينية في قطاع غزة حتى تاريخ 2012/5/10.ملحق رقم (3)

مجتمع الدراسة :

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي تم دراستها، وبذلك فإن مجتمع الدراسة هو جميع الأفراد أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة الدراسة. وبناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من مدققي الحسابات العاملين في قطاع غزة وعددهم (83) مكتب تدقيق.

عينة الدراسة :

تم استخدام طريقة الحصر الشامل، حيث تم توزيع (83) استبانة على عينة الدراسة وقد تم استرداد 50 استبانة بنسبة (60%).

خطوات بناء الاستبانة:

تم إعداد أداة الدراسة لمعرفة ما تأثير المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، وتم اتباع الخطوات التالية لبناء الاستبانة:

1- الاطلاع على الأدب المحاسبي و الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبانة وصياغة فقراتها.

2- استشارت الباحثة عدداً من أساتذة الجامعات الفلسطينية في تحديد أبعاد الاستبانة وفقراتها.

3- تحديد المجالات الرئيسة التي شملتها الاستبانة.

4- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

5- تم تصميم الاستبانة في صورتها الأولية ثم تم عرضها على (6) من المحكمين من ذوي تخصص المحاسبة والتدقيق والإحصاء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، والقدس المفتوحة. والملحق رقم (2) يبين أسماء أعضاء لجنة التحكيم.

6- في ضوء آراء المحكمين تم تعديل بعض فقرات الاستبانة من حيث الحذف أو الإضافة والتعديل، لتستقر الاستبانة في صورتها النهائية على (48) فقرة، ملحق (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أداة الدراسة:

تتكون استبانة الدارسة من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة عن المستجيب (العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: عبارة عن **مجالات الدراسة**، ويتكون من 48 فقرة، موزعة على 5 مجالات:

المجال الأول: يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثاني: يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الثالث: يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ، ويتكون من (12) فقرات.

المجال الرابع: يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية، ويتكون من (10) فقرات.

المجال الخامس: توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية المشاكل والعوائق التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية، ويتكون من (6) فقرات.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول رقم (1-5):

جدول رقم (1-5)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	منخفضة جداً	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

تم اختيار الدرجة (1) للاستجابة " منخفضة جداً وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صدق الاستبيان:

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه، وقد قامت الباحثة بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1-صدق المحتوى:

عرضت الباحثة الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (6) متخصصين في المحاسبة والتدقيق والإحصاء. وأسماء المحكمين بالملحق رقم (2)، وقد استجابت الباحثة لآراء المحكمين وقامت بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك أصبحت الاستبانة في صورتها النهائية – انظر الملحق رقم (1).

2- صدق المقياس:

أ- الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قامت الباحثة بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

ب- الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

3- ثبات الاستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

أولاً: نتائج الاتساق الداخلي

يوضح جدول رقم (2-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ " والدرجة الكلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (2-5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يتوافر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير المراجعة الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.	.616	*0.000
.2	تعمل مكاتب التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	.770	*0.000
.3	يحرص مكتب التدقيق على الاهتمام بتطوير أداء المدققين للرفع من كفاءتهم المهنية.	.749	*0.000
.4	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية محل التدقيق.	.613	*0.000
.5	يتم عمل الاختبارات اللازمة وفقاً للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.	.626	*0.000
.6	يعمل مكتب التدقيق على تدريب مدقق الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	.791	*0.000
.7	يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية.	.499	*0.000
.8	تحري عملية تقييم مستمرة ذاتياً لأداء المكتب لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.	.759	*0.000
.9	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ.	.793	*0.000
.10	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرته على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.	.476	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (3–5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (3–5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	كبر حجم مكاتب التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الغش والخطأ.	.371	*0.004
.2	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً.	.573	*0.000
.3	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين مهنياً	.577	*0.000
.4	يشجع مكتب التدقيق مدققي الحسابات لحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص.	.654	*0.000
.5	يعمل مكتب التدقيق على زيادة قدرات وكفاءات المدققين لديه من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لصقل وتنمية خبراتهم باستمرار	.554	*0.000
.6	يمكن لمدقق الحسابات الاستعانة ببعض موظفين المنشاة (التي هي محل التدقيق) وممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لزيادة قدرته في اكتشاف الغش والخطأ.	.560	*0.000
.7	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على الاستعانة ببعض الخبرات الاستشارية لزيادة قدرته على اكتشاف الغش والخطأ.	.630	*0.000
.8	يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة وقدرتهم الذاتية.	.608	*0.000
.9	توافر الخبرة الكافية لدى مدقق الحسابات في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي إليها منشأة العميل محل التدقيق يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.	.454	*0.000
.10	يراعي مكتب التدقيق الاحتفاظ بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة.	.581	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول رقم (4-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (4-5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يتم التخطيط لعمليات التدقيق بشكل كفوء وفاعل قبل القيام بها.	.589	*0.000
.2	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والخطأ.	.613	*0.000
.3	تستغرق عملية التدقيق الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق.	.574	*0.000
.4	يراعي المدقق أثناء تأديته لعملية التنفيذ الأخذ بالحذر المهني.	.584	*0.000
.5	يراعي المدقق احتمالات وجود عمليات تنطوي على الغش أو الخطأ.	.712	*0.000
.6	يتم تحديد الأتعاب بناءً على الوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق.	.481	*0.000
.7	عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.	.485	*0.000
.8	يتم تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثير هذا الغش أو الخطأ.	.486	*0.000
.9	يجب على مدقق الحسابات بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة أن يقدر فيما إذا كان إجمالي المعلومات الخاطئة المشخصة والتي لم يتم تصحيحها ذا أهمية نسبية.	.636	*0.000
.10	يجب على مدقق الحسابات الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، والنظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق.	.513	*0.000
.11	اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري والتلاعب في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة.	.574	*0.000
.12	على المدقق وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات عملية التدقيق المخططة المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.	.557	*0.000

الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول رقم (5-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (5-5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	يبذل المدقق جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش.	.592	*0.000
.2	يعمل المدقق على تصميم اختبارات التدقيق اللازمة لاكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة	.587	*0.000
.3	يعمل المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام التدقيق.	.590	*0.000
.4	يعمل المدقق على تصميم برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية، وذلك للاستجابة للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.	.512	*0.000
.5	يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعة وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.	.421	*0.000
.6	لا يتردد المدقق بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ.	.601	*0.000
.7	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة.	.559	*0.000
.8	إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة يساعد المدقق على اكتشاف الغش والخطأ.	.564	*0.000
.9	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير، يقوم مدقق الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	.653	*0.000
.10	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تنطوي على غش الإدارة.	.583	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح جدول (6-5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية " والدرجة الكلية للمجال ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (6-5)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية " والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
.1	عدم تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بشكل سليم وكامل.	.526	*0.000
.2	عدم فهم دور مدقق الحسابات لدى الكثير من ملاك/ مدراء الشركات.	.780	*0.000
.3	عدم تنمية وتطوير أداء المدققين من خلال عقد دورات تدريبية كافية في مجال المعايير الدولية.	.714	*0.000
.4	عدم ملائمة أتعاب التدقيق الذي يتقاضاه المدقق.	.727	*0.000
.5	اهتمام الشركات بشكل تقرير المدقق أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة التدقيق نفسها.	.775	*0.000
.6	عدم الاعتداد بتقرير المدقق لدى دوائر الضريبة.	.772	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

يبين جدول رقم (7-5) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوي معنوية 0.05 =α وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (7-5)

معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

م	المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على في اكتشاف الغش والخطأ.	.650	*0.000
.2	يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	.854	*0.000
.3	يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	.854	*0.000
.4	يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	.815	*0.000
.5	توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	.385	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوي دلالة 0.05= α.

وقد تحققت الباحثة من ثبات استبانة الدراسة من خلال:

معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coeffient :

تم استخدام طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (8-5).

جدول رقم (8-5)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق*
.1	يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على في اكتشاف الغش والخطأ.	10	0.863	0.929
.2	يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	10	0.731	0.855
.3	يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	12	0.779	0.883
.4	يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	10	0.734	0.857
.5	توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	6	0.799	0.894
	المجالات السابقة معا	48	0.884	0.940

*الصدق = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (8-5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.731 ، 0.863) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة (0.884). وكذلك قيمة الصدق كانت مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.855،0.929) لكل مجال من مجالات الاستبانة. كذلك كانت قيمة الصدق لجميع فقرات الاستبانة (0.940) وهذا يعنى أن معامل الصدق مرتفع.

بذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعلها على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

المعالجات الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي Normality Distribution Test :

تم استخدام اختبار كولمجـــوروف – ســـمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول رقم (9-5).

جدول رقم (9-5)

يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

م	المجال	القيمة الاحتمالية (Sig.)
.1	يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على في اكتشاف الغش والخطأ.	0.346
.2	يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	0.550
.3	يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	0.256
.4	يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	0.263
.5	توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	0.346
	جميع مجالات الاستبانة	0.084

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (9-5) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي حيث سيتم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

2- اختبار ألفا كرونباخ(Cronbach's Alpha) ، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

3- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .

4- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

5- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.

6- اختبار تحليل التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of Variance) -ANOAV) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على متغيرات الدراسة التي اشتملت على (العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي سيتم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

وفيما يلي عرض لعينة الدراسة وفق المعلومات العامة

- **توزيع عينة الدراسة حسب العمر**

جدول رقم (1-6)

العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	15	30.0
30 – إلى أقل من 40	16	32.0
40 – إلى أقل من 50	9	18.0
50 سنة فأكثر	10	20.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (1-6) أن ما نسبته 30.0% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30 سنة، 32.0% تتراوح من 30 – إلى أقل من 40 سنة، 18.0% تتراوح من 40 – إلى أقل من 50سنة، بينما 20.0% أعمارهم 50 سنة فأكثر. وتعزو الباحثة ذلك إلى أنَ تنوع العمر للأفراد المجيبين يؤدي إلى تنوع وجهات النظر فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي**

جدول رقم (2-6)

المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
دبلوم	2	4.0
بكالوريوس	39	78.0
دراسات عليا	9	18.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (2-6) أن ما نسبته 4.0% من عينة الدراسة من حملة الدبلوم، 78.0% من حملة درجة البكالوريوس، بينما 18.0% من حملة درجة الدراسات العليا. وهذا يعكس طبيعة العمل بمكاتب التدقيق التي لا تتطلب شهادات أكاديمية عليا بل تكتفي بدرجة البكالوريوس كما أنَ قانون مزاولة المهنة الفلسطيني رقم 9 لسنة 2004 يسمح للشهادة الجامعية الأولى البكالوريوس بالتقدم لطلب رخصة مزاولة وفق شروط معينة.

- **توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي**

جدول رقم (3-6)

التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية %
محاسبة	48	96.0
إدارة أعمال	2	4.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (3-6) أن ما نسبته 96.0% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، بينما 4.0% تخصصهم العلمي إدارة أعمال. وهذا يعزز أنَ كل مدقق خارجي هو محاسب والعكس غير صحيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب الشهادات المهنية**

جدول رقم (4-6)

الشهادات المهنية

الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية %
المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA	19	38.0
ترخيص مزاولة مهنة فلسطينية فقط	17	34.0
بدون مؤهل مهني	14	28.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (4-6) أن ما نسبته 38.0% من عينة الدراسة يحملون شهادة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA، بينما 34.0% يحملون شهادات ترخيص مزاولة مهنة فلسطينية فقط، و28.0% بدون مؤهل مهني. مما يؤكد على أهمية أن تلازم الخبرة العملية والمهنية الكفاءة العلمية.

- **توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي**

جدول رقم (5-6)

المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
مساعد مدقق	11	22.0
مدقق حسابات رئيسي	18	36.0
مدير تدقيق	4	8.0
صاحب أو شريك مكتب تدقيق	14	28.0
أخرى	3	6.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (5-6) أن ما نسبته 22.0% من عينة الدراسة المسمى الوظيفي لديهم مساعد مدقق، 36.0% مدقق حسابات رئيس، 8.0 % مدير تدقيق،28.0 % صاحب أو شريك مكتب تدقيق، بينما 6.0% مسماهم الوظيفي غير ذلك. وبالتالي فإن تنوع المسميات الوظيفية للأفراد المجيبين تؤدي إلى تنوع وجهات النظر فيما يتعلق بالموضوع محل الدراسة، مما يعمل على إثراء الموضوع وزيادة في دقة المعلومات المعطاة والمتوفرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة**

جدول رقم (6-6)

عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	10	20.0
من 5 إلى 10 سنوات	16	32.0
من 11- 15 سنة	6	12.0
من 16- 20 سنة	9	18.0
فوق 20 سنة	9	18.0
المجموع	50	100.0

يتضح من جدول رقم (6-6) أن ما نسبته 20.0% من عينة الدراسة سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات ، 32.0% تتراوح من 5 إلى 10 سنوات، 12.0% تتراوح من 11-15 سنة، بينما 18.0% سنوات الخبرة لديهم تتراوح من 16- 20 سنة و فوق 20 سنة. وهذا يدل على أن أغلبية المدققين لديهم الخبرة الكافية التي تؤهلهم في مجال عملهم.

- **تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة:**

لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة تم استخدام الاختبارات المعلمية (اختبارT للعينة الواحدة، اختبارT للعينتين مستقلتين، التباين الأحادي- ذو الاتجاه الواحد) وتعتبر هذه الاختبارات مناسبة إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

فإذا كانت Sig > 0.05 (Sig أكبر من 0.05) (حسب نتائج برنامج SPSS) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية ويكون في هذه الحالة متوسط آراء أفراد العينة حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهى 3، أما إذا كانت Sig < 0.05 (Sig أقل من 0.05) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن متوسط آراء أفراد العينة يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-لاختبار صحة الفرضية الأولى القائلة "يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ".

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الأول للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (7-6):

جدول رقم (7-6)

تحليل فقرات المجال الأول " يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتوافر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.	4.22	84.40	15.81	*0.000	2
.2	تعمل مكاتب التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.	3.66	73.20	4.66	*0.000	9
.3	يحرص مكتب التدقيق على الاهتمام بتطوير أداء المدققين للرفع من كفاءتهم المهنية.	4.04	80.80	11.53	*0.000	4
.4	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية محل التدقيق.	4.26	85.20	15.78	*0.000	1
.5	يتم عمل الاختبارات اللازمة وفقاً للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.	4.04	80.80	12.16	*0.000	4
.6	يعمل مكتب التدقيق على تدريب مدقق الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	3.78	75.60	6.76	*0.000	8
.7	يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية.	4.04	80.80	10.53	*0.000	4
.8	تجرى عملية تقييم مستمرة ذاتياً لأداء المكتب لبيان مدى الالتزام بمعايير المراجعة الدولية.	3.60	72.00	5.42	*0.000	10
.9	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ.	3.92	78.40	8.99	*0.000	7
.10	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرته على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.	4.22	84.40	14.01	*0.000	2
	جميع فقرات المجال معاً	3.98	79.56	14.51	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من خلال الجدول المذكور أعلاه أن الفقرة رقم (4) نالت المرتبة الأولى " يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية محل التدقيق " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي85.20%، ويرجع ذلك إلى أن المسؤولية القانونية تترتب على مدقق الحسابات الخارجي بسبب عدم بذل العناية المهنية الواجبة التي تتطلب مراجعة انتقادية لكل مستوى من مستويات الإشراف علاوة على مراجعة أحكام المساعدين وجمع الأدلة الكافية التي تدعم رأي المدقق. كل ذلك من شأنه أن لا يعزز من قدرة المدقق الخارجي على اكتشاف الأخطاء والتحريفات المادية.

وجاءت الفقرتين (1، 10) المرتبة الثانية " يتوافر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ"، " يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرته على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 84.40، ويرجع ذلك إلى اعتماد معايير التدقيق الدولية من قبل هيئة سوق الأوراق المالية الفلسطينية الأمر الذي يتوجب أو يفرض على مدققي الحسابات العلم والمعرفة بهذه المعايير للعمل وفقها.

ونالت الفقرات (7،5،3) المرتبة الرابعة " يحرص مكتب التدقيق على الاهتمام بتطوير أداء المدققين للرفع من كفاءتهم المهنية"، " يتم عمل الاختبارات اللازمة وفقاً للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرة المدقق على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية"، " يوجد سياسات وإجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لكل منها 80.80، ويرجع ذلك بأن مكتب التدقيق يحرص على الاهتمام بتطوير أداء المدققين لرفع كفاءتهم التي تحتم عليه كشف عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية وفقاً لاختبارات تجرى لزيادة قدرته على ذلك استناداً للأصول المهنية.

ونالت الفقرة (6) المرتبة الثامنة " يعمل مكتب التدقيق على تدريب مدقق الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 75.60، ويرجع ذلك أنَ مدقق الحسابات يتلقى تدريباته للقيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

ونالت الفقرة (2) المرتبة التاسعة " تعمل مكاتب التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية" حيث بلغ المتوسط الحسابي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النسبي لها 73.20، ترى الباحثة أنَ مكاتب التدقيق تلتزم بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.

ونالت الفقرة (8) المرتبة الأخيرة " تجرى عملية تقييم مستمرة ذاتياً لأداء المكتب لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 72.00، وتعزو الباحثة انخفاض المتوسط الحسابي لهذه الفقرة بسبب اقتصار استخدام معايير التدقيق الدولية في البيئة الفلسطينية على تدقيق الشركات المساهمة وذلك وفق قانون هيئة سوق الأوراق المالية، علاوة على أنَ انخفاض عدد مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة لتدقيق الشركات المساهمة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.98، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 79.56، وقيمة اختبار T يساوي 14.51، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من a=0.05 لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بالتزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية وهذا يعني أن هناك موافقة عالية جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وجاءت دراسة (المومني والبدور، 2008)، ودراسة (Marczewski and Akers, 2005)، ودراسة (Jakubowski, et al , 2002) ، لتؤكد جميعها على أهمية التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية.

- لاختبار صحة الفرضية الثانية القائلة " يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ".

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الثاني للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (8-6):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (8-6)

تحليل فقرات المجال الثاني " يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ ".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
.1	كبر حجم مكاتب التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الغش والخطأ.	4.06	81.20	11.50	*0.000	2
.2	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين علمياً.	3.94	78.80	10.73	*0.000	4
.3	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المدققين المؤهلين مهنياً.	3.88	77.50	7.43	*0.000	7
.4	يشجع مكتب التدقيق المدققين لحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص.	3.92	78.40	8.66	*0.000	5
.5	يعمل مكتب التدقيق على زيادة قدرات وكفاءات المدققين لديه من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لصقل وتنمية خبراتهم باستمرار.	3.72	74.40	4.94	*0.000	8
.6	يمكن لمدقق الحسابات الاستعانة ببعض موظفين المنشاة (التي هي محل التدقيق) وممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لزيادة قدرته في اكتشاف الغش والخطأ.	3.44	68.80	2.67	*0.010	9
.7	يعمل مكتب المراجعة الخارجية على الاستعانة ببعض الخبرات الاستشارية لزيادة قدرته على اكتشاف الغش والخطأ.	3.43	68.57	3.37	*0.001	10
.8	يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة وقدرتهم الذاتية.	3.90	78.00	9.00	*0.000	6
.9	توافر الخبرة الكافية لدى مدقق الحسابات في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي إليها منشأة العميل محل التدقيق يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.	3.98	79.60	7.23	*0.000	3
.10	يراعي مكتب التدقيق الاحتفاظ بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة.	4.22	84.40	12.18	*0.000	1
	جميع فقرات المجال معاً	3.85	76.90	12.94	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من خلال الجدول المذكور أعلاه أن الفقرة رقم (10) نالت المرتبة الأولى " يراعي مكتب التدقيق الاحتفاظ بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 84.40.

وتعزى هذه النتيجة إلى أن احتفاظ مكتب التدقيق بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة تلعب دوراً هاماً في اكتشاف الغش، وذلك من خلال تثقيفهم بالمعرفة والخبرة المكتسبة، وهو ما يُمكّن المدققين من اكتشاف الغش على نطاق أوسع مقارنة بمكاتب التدقيق التي ليس لديها خبرة سابقة في اكتشاف الغش حيث تعتبر الكفاءة العلمية والعملية من ضمن المعايير الشخصية أو العامة التي يجب على مدقق الحسابات أن يتحلى بها.

ونالت الفقرة (1) المرتبة الثانية " كبر حجم مكاتب التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الغش والخطأ" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 81.20.

وهذا يدل إلى أنَ كلما كانت مكاتب التدقيق كبيرة الحجم سيجعلها أحرص على توظيف مدققين ذوي كفاءة علمية ومهنية مما سيزيد من قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.

ونالت الفقرة (9) المرتبة الثالثة " توافر الخبرة الكافية لدى مدقق الحسابات في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي إليها منشأة العميل محل التدقيق يساعده في اكتشاف الغش والخطأ" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 79.60.

ويرجع ذلك إلى أنه يجب على مدقق الحسابات أن يكون لديه الخبرة الكافية في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي إليها منشأة العميل محل التدقيق حتى يساعده ذلك في اكتشاف الغش والخطأ.

ونالت الفقرة رقم (5) المرتبة الثامنة "يعمل مكتب التدقيق على زيادة قدرات وكفاءات المدققين لديه من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لصقل وتنمية خبراتهم باستمرار" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 74.40.

وتعزى هذه النتيجة إلى أنه يجب على مكتب التدقيق أن يساهم في رفع وزيادة كفاءة المدققين لديه وذلك من خلال تشجيعهم لحضور ندوات ومؤتمرات علمية وأيضاً عقد دورات تدريبية لصقل وتنمية مهاراتهم في مجالهم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونالت الفقرة رقم (6) المرتبة التاسعة" يمكن لمدقق الحسابات الاستعانة ببعض موظفين المنشاة (التي هي محل التدقيق) وممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لزيادة قدرته في اكتشاف الغش والخطأ" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 68.80، وتعزو الباحثة ذلك أنه يمكن للمدقق الاستعانة بموظفي المنشأة ممن يمتلكون الخبرة التي ستساعده لاكتشاف الغش والخطأ.

ونالت الفقرة رقم (7) المرتبة الأخيرة" يعمل مكتب تدقيق الحسابات على الاستعانة ببعض الخبرات الاستشارية لزيادة قدرته على اكتشاف الغش والخطأ" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي لتلك الفقرة 68.57.

وترى الباحثة ضرورة تعزيز ثقافة الاستعانة بالعديد من الخبرات الاستشارية التخصصية التي لا يستطيع مكتب التدقيق تقديمها فالاستعانة بالخبراء القانونيين لتحديد وضع العميل القانوني في قضية معينة يمكَن المدقق من تقييم الإجراءات المحاسبية التي قام بها العميل ومدى توافقها مع معايير المحاسبة الدولية الأمر الذي يقلل الأخطاء.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.85، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 76.90%، وقيمة اختبار T يساوي 12.94، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من a=0.05 لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بتوافر الكفاءة العلمية والخبرة العملية لدى مدققي الحسابات وهذا يعني أن هناك موافقة عالية جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

لاختبار صحة الفرضية الثالثة القائلة " يلتزم مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ".

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الثالث للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (9-6):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (9-6)

تحليل فقرات المجال الثالث " يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ."

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	يتم التخطيط لعمليات التدقيق بشكل كفوء وفاعل قبل القيام بها.	3.94	78.80	8.12	*0.000	9
.2	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والخطأ.	4.12	82.40	9.91	*0.000	3
.3	تستغرق عملية التدقيق الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها المراجع.	4.16	83.20	12.05	*0.000	2
.4	يراعي المدقق أثناء تأديته لعملية التنفيذ الأخذ بالحذر المهني.	4.27	85.31	13.22	*0.000	1
.5	يراعي المدقق احتمالات وجود عمليات تنطوي على الغش أو الخطأ.	4.12	82.40	12.02	*0.000	3
.6	يتم تحديد الأتعاب بناءً للوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق.	3.88	77.60	8.66	*0.000	10
.7	عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.	3.84	76.80	8.36	*0.000	11
.8	يتم تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثير هذا الغش أو الخطأ.	4.06	81.20	10.98	*0.000	6
.9	يجب على مدقق الحسابات بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة أن يقدر فيما إذا كان إجمالي المعلومات الخاطئة المشخصة والتي لم يتم تصحيحها ذا أهمية نسبية.	4.12	82.40	12.02	*0.000	3
.10	يجب على مدقق الحسابات الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، والنظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق.	4.04	80.80	9.41	*0.000	7
.11	اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري والتلاعب في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة.	3.82	76.40	7.76	*0.000	12
.12	على المدقق وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق المخططة المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.	4.02	80.40	10.53	*0.000	8
	جميع فقرات المجال معاً	4.03	80.60	17.78	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من خلال الجدول المذكور أعلاه أن الفقرة رقم (4) نالت المرتبة الأولى " يراعي المدقق أثناء تأديته لعملية التنفيذ الأخذ بالحذر المهني" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 85.31، وتعزو الباحثة ذلك إلى أن مدققي مكاتب التدقيق أكثر ادراكاً بأهمية ممارسة الشك المهني. وقد يعود ذلك إلى أن ممارسة الشك المهني هي من المتطلبات الهامة لمعايير التدقيق المهنية الحديثة المتعلق بغش الإدارة، والتي تحكم عمل مكاتب التدقيق.

ونالت الفقرة رقم (3) المرتبة الثانية" تستغرق عملية التدقيق الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 83.20، وهذا يدل على أن عملية التدقيق تستغرق الوقت اللازم الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق.

ونالت الفقرات رقم (9،5،2) المرتبة الثالثة " يعمل مكتب تدقيق الحسابات على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والخطأ"، " يراعي المدقق احتمالات وجود عمليات تنطوي على الغش أو الخطأ"، يجب على مدقق الحسابات بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة أن يقدر فيما إذا كان إجمالي المعلومات الخاطئة المشخصة والتي لم يتم تصحيحها ذا أهمية نسبية" حيث المتوسط الحسابي النسبي لكل منها 82.40.

ويرجع ذلك إلى أنه بعد إجراء عملية التدقيق يقدر المدقق لإجمالي المعلومات الخاطئة والتي لم يتم تصحيحها ذا أهمية نسبية أم لا حتى يستطيع معرفة تأثيرها على تقريره.

ونالت الفقرة رقم (6) المرتبة العاشرة " يتم تحديد الأتعاب بناءً للوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 77.60 ، وهذا يدل على أنه يتم تحديد الأتعاب بناءً للوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق أثناء تأدية مهامها.

ونالت الفقرة رقم (7) المرتبة الحادية عشر" عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 76.80.

ويرجع ذلك إلى أنه أثناء عملية التخطيط يقدر المدقق خطورة إذا أثر الغش والخطأ على احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة وهذا سيجعله يجري تعديل على الخطة حتى تتضمن اجراءات إضافية تحدد تأثير هذا الغش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نالت الفقرة (11) المرتبة الأخيرة " اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري والتلاعب في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 76.40، وهذا يدل إلى أن اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي يجعل إمكانية حدوث الغش الإداري والتلاعب في إعداد التقارير المالية أكثر صعوبة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 4.03، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 80.60%، وقيمة اختبارT يساوي 17.78، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من a=0.05 لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بالتزام مدققي الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ وهذا يعني أن هناك موافقة عالية جداً من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال. وهذا ما أكدته دراسة (الوشلي، 2010).

- **لاختبار صحة الفرضية الرابعة القائلة " يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية".**

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الرابع للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (10-6):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (10-6)

تحليل فقرات المجال الرابع " يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية".

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الرتبة
.1	يبذل المدقق جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش .	4.08	81.60	13.50	*0.000	1
.2	يعمل المدقق على تصميم اختبارات التدقيق اللازمة لاكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة	3.88	77.60	11.14	*0.000	8
.3	يعمل المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام التدقيق.	4.00	80.00	12.37	*0.000	3
.4	يعمل المدقق على تصميم برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية، وذلك للاستجابة للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.	3.86	77.20	10.64	*0.000	9
.5	يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملائمة الأهداف والسياسات الموضوعة وبيان الانحرافات والإبلاغ عنها.	3.94	78.80	10.73	*0.000	6
.6	لا يتردد المدقق بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ.	4.08	81.60	8.95	*0.000	1
.7	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة.	3.69	73.88	4.40	*0.000	10
.8	إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة يساعد المدقق على اكتشاف الغش والخطأ.	3.96	79.20	11.22	*0.000	5
.9	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير، يقوم المدقق ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.	3.98	79.58	9.31	*0.000	4
.10	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تنطوي على غش الإدارة.	3.92	78.40	10.83	*0.000	7
	جميع فقرات المجال معاً	3.94	78.73	17.24	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتبين من خلال الجدول المذكور أعلاه أن الفقرتين رقم (6،1) نالت المرتبة الأولى " يبذل المراجع جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش"، " لا يتردد المدقق بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 81.60، وتعزو الباحثة ذلك إلى المعيار الدولي رقم (ISA, No. 240) المعدل المتعلق بمسؤولية المراجع عن اكتشاف الغش، والتي توصي بتقييم مخاطر غش الإدارة بشكل منفصل عن بقية مخاطر التدقيق. لما يتميز به من المقدرة على جذب تركيز انتباه المدقق نحو العوامل المرتبطة بغش الإدارة، مما يساعد المدقق في تقييم مستوى هذه المخاطر بدقة وفعالية، وبالتالي تزيد من إمكانية اكتشاف غش الإدارة إن وجد. ويتضح مما سبق بذل المدقق جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريفها بهدف الغش.

ونالت الفقرة رقم (3) المرتبة الثالثة " يعمل المدقق على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام التدقيق" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 80.00 ، ترى الباحثة أنه يتعين على المدقق الكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش.

ونالت الفقرة رقم (9) المرتبة الرابعة " في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير، يقوم المدقق ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 79.58.

ويرجع ذلك إلى أنه في حال تم التأكد من وجود الغش بعد صدور التقرير سيبحث مدقق الحسابات الأمر مع الإدارة لتعديل القوائم المالية واتخاذ منهجيات تدقيق للكشف عن عمليات غش الإدارة.

ونالت الفقرة رقم (2) المرتبة الثامنة " يعمل المدقق على تصميم اختبارات التدقيق اللازمة لاكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 77.60، وهذا يدل على أن مدقق الحسابات يقوم بعمل اختبارات تدقيق يكتشف من خلالها التحريفات الجوهرية.

ونالت الفقرة رقم (4) المرتبة التاسعة " يعمل المدقق على تصميم برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية، وذلك للاستجابة للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 77.20 ، ترى الباحثة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنه من خلال برنامج يوفر للمدقق تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية بالتالي يمكـــن الاستجابة للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.

نالت الفقرة (7) المرتبة الأخيرة " يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 73.88، ترى الباحثة أنه يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة.

وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.94 ، وأن المتوسط الحسابي النسبي لجميع فقرات المجال يساوي 78.73، قيمة اختبار T يساوي 17.24، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من a=0.05 لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بتوافر القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية لدى مدققي الحسابات وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

وهذا ما أكدته دراسة (الوشلي، 2010)، ودراسة (النزلي، 2009).

-لاختبار صحة الفرضية الخامسة القائلة " توجد مشاكل وعوائق تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية" .

تم تحليل بيانات إجابات المبحوثين المتعلقة بالمحور الخامس للدراسة باستخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت نتائج متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول رقم (11-6):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (11-6)

تحليل فقرات المجال الخامس " توجد مشاكل وعوائق تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)	الرتبة
.1	عدم تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بشكل سليم وكامل.	3.62	72.40	3.84	*0.000	6
.2	عدم فهم دور مدقق الحسابات لدى الكثير من ملاك/ مدراء الشركات.	4.02	80.40	7.70	*0.000	1
.3	عدم تنمية وتطوير أداء المدققين من خلال عقد دورات تدريبية كافية في مجال المعايير الدولية.	3.76	75.20	6.35	*0.000	3
.4	عدم ملائمة أتعاب التدقيق الذي يتقاضاه المدقق.	3.90	78.00	6.15	*0.000	2
.5	اهتمام الشركات بشكل تقرير المدقق أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة التدقيق نفسها.	3.70	74.00	5.19	*0.000	5
.6	عدم الاعتداد بتقرير المدقق لدى دوائر الضريبة.	3.72	74.40	5.49	*0.000	4
	جميع فقرات المجال معاً	3.79	75.73	8.06	*0.000	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوي دلالة $\alpha = 0.05$.

يتبين من الجدول المذكور أعلاه أن الفقرة رقم (2) نالت المرتبة الأولى " عدم فهم دور مدقق الحسابات لدى الكثير من ملاك/ مدراء الشركات" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي80.40، وهذا يدل على عدم فهم دور مدقق الحسابات لدى الكثير من مدراء الشركات مما يؤدي إلى وجود مشاكل في مهنة التدقيق، خصوصاً وأن علم التدقيق علم متجدد ويحتاج لسعة أفق وتجديد مستمر للمعلومات المتعلقة بمهنة التدقيق .

نالت الفقرة رقم (4) المرتبة الثانية " عدم ملاءمة أتعاب التدقيق الذي يتقاضاه المدقق" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 78.00، وترى الباحثة ذلك أنه من أبرز ما يؤثر على المدقق بشكل سلبي هو عدم ملائمة أتعاب التدقيق الذي يتقاضاه المدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نالت الفقرة رقم (5) المرتبة الخامسة " اهتمام الشركات بشكل تقرير المدقق أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة التدقيق نفسها" حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 74.00، وترى الباحثة أنه من معوقات عملية التدقيق اهتمام الشركات بشكل التقرير أكثر من مضمونه.

نالت الفقرة رقم (1) المرتبة الأخيرة " عدم تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بشكل سليم وكامل " حيث بلغ المتوسط الحسابي النسبي 72.40، ويرجع ذلك إلى أن مهنة تدقيق الحسابات في قطاع غزة غير منظمة بشكل سليم وكامل.

– وبشكل عام يمكن القول بأن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.79، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.73%، وقيمة اختبار T يساوي 8.06، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهي أقل من a=0.05 لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأنه يوجد مشاكل ومعوقات تؤثر على أداء قدرة المدقق تجاه تأديته المسؤولية المهنية وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

الفرضية السادسة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

تم استخدام اختبار " T للعينتين مستقلتين " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات. كذلك تم استخدام اختبار " التباين الأحادي –ذو الاتجاه الواحد " لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى للعمر.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (12-6) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد " أكبر من مستوى الدلالة α ≤ 0.05 لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى العمر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (12-6)

اختبار " التباين الأحادي –ذو الاتجاه الواحد " – العمر

المجال	قيمة الاختبار T	القيمة الاحتمالية (.Sig)
يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ.	0.785	0.509
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	0.733	0.538
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ.	0.265	0.850
يتوفر لدى مدققو الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	1.139	0.343
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	0.614	0.609
جميع المجالات السابقة معا	0.487	0.693

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى للمؤهل العلمي .

من النتائج الموضحة في جدول رقم (12-6) استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T للعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المؤهل العلمي.

ومن المشاهد أنه يؤثر التزام مكتب التدقيق وخصائصه بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق على اكتشاف الغش. بالإضافة إلى تخطيط عملية التدقيق ومخاطر غش الإدارة انتهاء بالمشاكل التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

وترى الباحثة أن الاختلاف بالمؤهل العلمي لم يؤثر كثيراً على الجانب العملي لمهنة التدقيق، وقد يعود ذلك لأسباب مختلفة منها سعة الإطلاع والخبرة والممارسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (13-6)

نتائج اختبار " T للعينتين مستقلتين " – المؤهل العلمي

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش و الخطأ.	-0.707	0.483
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	-0.563	0.576
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ.	-0.840	0.405
يتوفر لدى مدققو الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	0.408	0.685
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	1.248	0.218
جميع المجالات السابقة معا	-0.211	0.834

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى للتخصص العلمي .

من النتائج الموضحة في جدول رقم (13-6) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T للعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى التخصص العلمي.

ومن المشاهد أنه يؤثر التزام مكتب التدقيق وخصائصه بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق على اكتشاف الغش. بالإضافة إلى تخطيط عملية التدقيق ومخاطر غش الإدارة انتهاء بالمشاكل التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

وترى الباحثة أن النسبة الكبرى من العينة تخصصهم العلمي محاسبة وهذا مؤشر باتجاه قدرة المجيبين على فهم أسئلة الاستبانة وفهمهم لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي هم قادرين على فهم واستيعاب مقاصد الاستبانة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (14-6)

نتائج اختبار " T للعينتين مستقلتين " – التخصص العلمي

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ.	-0.517	0.607
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	-0.637	0.527
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ.	-0.187	0.853
يتوفر لدى مدققو الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	-0.610	0.545
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	-0.097	0.923
جميع المجالات السابقة معا	-0.567	0.573

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى للشهادات المهنية .

من النتائج الموضحة في جدول رقم (14-6) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" T للعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى الشهادات المهنية.

ومن المشاهد أنه يؤثر التزام مكتب التدقيق وخصائصه بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق على اكتشاف الغش. بالإضافة إلى تخطيط عملية التدقيق ومخاطر غش الإدارة انتهاءً بالمشاكل التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

وترى الباحثة ومن خلال نتيجة الفرضية السابقة بأن الشهادات المهنية لم تؤثر كثيراً في معرفة المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (15-6)

نتائج اختبار " T للعينتين مستقلتين " – الشهادات المهنية

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ.	1.222	0.230
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	1.454	0.155
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ.	0.103	0.918
يتوفر لدى مدققو الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	0.896	0.377
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	0.794	0.433
جميع المجالات السابقة معا	1.273	0.212

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى للمسمى الوظيفي.

من النتائج الموضحة في جدول رقم (15-6) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ لجميع المجالات وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى المسمى الوظيفي .

ومن المشاهد أنه يؤثر التزام مكتب التدقيق وخصائصه بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق على اكتشاف الغش. بالإضافة إلى تخطيط عملية التدقيق ومخاطر غش الإدارة انتهاءً بالمشاكل التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

وترى الباحثة أن المسمى الوظيفي للشخص لا علاقة له في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية، فصاحب مكتب التدقيق كمدير التدقيق، كمدقق حسابات رئيسي كمساعد مدقق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (16-6)

نتائج اختبار " التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد " – المسمى الوظيفي

المجال	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (.Sig)
يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ.	2.215	0.082
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	1.031	0.402
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق لاكتشاف الغش والخطأ.	0.595	0.668
يتوفر لدى مدققو الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	1.321	0.277
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	0.981	0.428
جميع المجالات السابقة معا	0.923	0.459

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير التدقيق الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى لسنوات الخبرة .

من النتائج الموضحة في جدول رقم (16-6) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد " أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ للمجالات "يؤثر التزام مكتب التدقيق بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ، تؤثر خصائص مكتب التدقيق من حيث (حجم مكتب التدقيق، الكفاءة العلمية والعملية، الخبرة السابقة) في القدرة على اكتشاف الغش والخطأ، تؤثر تخطيط عملية المراجعة على قدرة المدقق في اكتشاف الغش والخطأ ، المشاكل والعوائق التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية " والمجالات المجتمعة معا، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات يعزى لسنوات الخبرة .

ومن المشاهد أنه يؤثر التزام مكتب التدقيق وخصائصه بمعايير التدقيق الدولية على قدرة المدقق على اكتشاف الغش. بالإضافة إلى تخطيط عملية التدقيق ومخاطر غش الإدارة انتهاء بالمشاكل التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وترى الباحثة أنَ أغلبية المدققين لديهم الخبرة الكافية التي تؤهلهم في مجال عملهم.

أما بالنسبة للمجالين " تؤثر مخاطر غش الإدارة على قدرة المدقق على اكتشاف الغش والخطأ، المشاكل والعوائق التي تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية "، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) أقل من مستوى الدلالة 0.05 ≥ α وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى سنوات الخبرة وذلك لصالح الذين سنوات الخبرة لديهم فوق 20 سنة. وهنا وحسب النتيجة تبين أنه كلما زادت سنوات الخبرة كلما زادت قدرة المدقق على اكتشاف الغش والخطأ، وبالتالي تؤثر في أدائه لمسؤوليته المهنية.

جدول رقم (17-6)

نتائج اختبار " التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد " – سنوات الخبرة

المجال	المتوسطات					قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)
	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10سنوات	من 11 إلى 15سنة	من 16- 20سنة	فوق 20 سنة		
يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	3.90	4.03	4.22	3.74	4.06	1.090	0.373
يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	3.92	3.86	3.90	3.59	3.95	0.895	0.475
يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.	4.13	4.06	3.92	3.79	4.18	1.430	0.240
يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.	**4.00**	**3.98**	**3.85**	**3.59**	**4.20**	**3.735**	***0.010**
توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.	**3.70**	**3.86**	**3.11**	**3.76**	**4.22**	**2.781**	***0.038**
جميع المجالات السابقة معا	3.96	3.97	3.86	3.70	4.12	2.154	0.090

* الفرق بين المتوسطين دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 ≥ α

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والعملية تبين ما يلي:

1. يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بتدقيق القوائم المالية وفق معايير التدقيق الدولية، وهذه النتيجة تنسجم مع المتطلبات القانونية للبيئة الفلسطينية التي تفرض تدقيق الشركات المساهمة العامة وفق معايير التدقيق الدولية، الأمر الذي يعزز من قدرة المدققين على اكتشاف التحريفات والتلاعبات بالقوائم المالية.
2. يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة الكفاءة العلمية والعملية والخبرة المهنية أثناء تأدية عملهم مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.
3. يلتزم مدققو الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة بالتخطيط السابق لعملية التدقيق وهذا لما له أثر واضح على قدرة المدققين في اكتشاف الغش والخطأ.
4. يتوفر لدى مدققي الحسابات المزاولين للمهنة في قطاع غزة القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.
5. تبين أنَ المشاكل والعوائق لها أثر على قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية على الوجه المطلوب منه.
6. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أراء أفراد العينة حول المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية وفقاً لمعايير المراجعة الدولية بمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة يعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة أمكن التوصل إلى بعض التوصيات التالية:

1. الاهتمام بالتأهيل العلمي والمهني لمدققي الحسابات وتطوير أدائهم واستخدام التقنيات الحديثة في إنجاز أعمالهم من خلال وضع برامج تدريبية مستمرة للعاملين بمكاتب التدقيق لتحسين مستوى أدائهم وتطويره حتى يتلاءم مع التطورات المستمرة في دنيا الأعمال.

2. ينبغي على المنظمات المهنية القيام بتحديد مسؤوليات المدققين بشكل دقيق مع وضع القواعد والضوابط المتعلقة باكتشاف الغش والخطأ في التقارير المالية، وذلك حتى يمكن لمستخدمي التقارير المالية أن يثقوا بآرائهم وبعدالة هذه التقارير في التعبير عن المراكز المالية ونتائج الأعمال للمنشآت.

3. ينبغي على المنظمات المهنية القيام بدراسة معمقة لقضايا الغش والخطأ السابقة للتعرف على الطرائق والأساليب المستخدمة في ذلك، ومن ثم وضع المعايير والإجراءات التي يجب على المدقق اتباعها في معالجة هذه القضايا، والتي على أساسها تحدد مسؤوليته..

4. ضرورة أن تمارس جهات الرقابة والإشراف دورها المنوط بها في الرقابة على المهنة ووضع التشريعات الكفيلة لمنع الغش والخطأ في القوائم المالية، وكذلك تطبيق الجزاءات على من يرتكبها.

5. ضرورة فرض آليات معينة من قبل هيئة الأوراق المالية لرقابة جودة أداء مكاتب التدقيق المعتمدة من قبل الهيئة ومدى انسجام آليات التدقيق مع معايير التدقيق الدولية.

6. يجب على المدقق أن يقوم بفهم كافٍ لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، النظام المحاسبي، وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق لكي يخفف من مخاطر عملية التدقيق.

7. يجب على المدقق تحليل نظام الرقابة لكي يكون بمثابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير المالية الاحتيالية، وأن المستثمرين في حاجة إلي معرفة نتائج إجراءات تقييم مدى قوة هذا الخط لكي يخفف من مخاطر عملية التدقيق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1989). "إقرارات الإدارة- الأدلة الدولية للمراجعة"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .
2. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1989). "الأخطاء والغش- الأدلة الدولية للمراجعة" ، المجمع العربي للمحاسبين القانونين.
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1989). "الغش والمخالفات الأخرى- أصول التدقيق"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
4. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1999). "مسؤولية الإدارة- المعايير الدولية للمراجعة"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
5. الاتحاد الدولي للمحاسبين (1999)."اكتشاف الأخطاء- المعايير الدولية للمراجعة"، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
6. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2003). "اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"- معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق).
7. الاتحاد الدولي للمحاسبين (2007). "اصدارات المعايير الدولية للممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة"- معيار التدقيق الدولي رقم 240 (مسؤولية المدقق في اعتبار الاحتيال والخطأ عند التدقيق).
8. أحمد، سامح محمد رضا (2010). " اكتشاف الغش والتلاعب في القوائم المالية"، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض: السعودية.
9. البحيصي، عصام محمد (2010)."نحو تطوير مهنة المحاسبة في فلسطين: تقييم الوضع الحالي للمهنة"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، فلسطين.
10. جامعة القدس المفتوحة، (2007). مبادئ المحاسبة 1، الطابعة الرابعة منشورات جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11. جامعة الملك سعود (2006). الندوة الحادية عشرة حول سبل تطوير المحاسبة، الخليج في الإعلام، الرياض.
12. جربوع، يوسف محمود (2000). "مسؤولية المراجع عن عدم اكتشاف الأخطاء"، فلسطين.
13. جربوع، يوسف محمود (2001). "أساسيات الاطار النظري في مراجعة الحسابات"، فلسطين.
14. جربوع، يوسف محمود (2002)." مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش"، فلسطين.
15. جربوع، يوسف محمود (2004)." مدى مسؤولية المراجع الخارجي عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية بالقوائم المالية في قطاع غزة بدولة فلسطين".
16. جربوع، يوسف محمود (2005). "محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي– دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين"، المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين افاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية: غزة.
17. الجزار، محمد محمد (1987). "المراقبة الداخلية– أسلوب تحقيق الرقابة الوقائية وتنمية الكفاية"، جامعة عين شمس.
18. حجازي، محمد عباس (1982). "مسؤولية المراجع عن الأخطاء"، المراجعة وأصولها العلمية والممارسة الميدانية، مكتبة عين شمس القاهرة، الطبعة الأولى.
19. الحدرب، زهير إبراهيم (2010). "علم تدقيق الحسابات"، الطبعة الأولى، دار البداية للنشر، عمان.
20. حلس، سالم عبد الله (1997)." واقع مهنة التدقيق في فلسطين"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (100).
21. حلس، سالم عبد الله، (2000)." اثار الانضمام الى المنظمة التجارة العالمية على مهنة المحاسبة في فلسطين"، ورقة مقدمة الى: المؤتمر المحاسبي العربي الرابع، أبو ظبي.
22. حماد، أكرم إبراهيم (2005)."الرقابة المالية في القطاع الحكومي"، طبعة أولى، جهينة للنشر والتوزيع، الأردن: عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23. دحدوح، حسين أحمد (2006). "مسؤولية مراجع الحسابات عن اكتشاف التضليل في التقارير المالية للشركات الصناعية والعوامل المؤثرة في اكتشافه"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الأول، جامعة دمشق: سوريا.
24. دهمش، نعيم (1996). " المحاسب القانوني الذي نريد"، المحاسب القانوني العربي، العدد(97).
25. الذنيبات، علي عبد القادر (2006). " مدى وفعالية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية تدقيق الحسابات في الأردن"، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد (30)، العدد (2)، الجامعة الأردنية.
26. الذنيبات، علي عبد القادر (2009). "تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية نظرية وتطبيق"، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية.
27. الذنيبات، علي عبد القادر حسن (2006). "تدقيق الحسابات في ضوء معايير الدولية والأنظمة والقوانين المحلية": نظرية وتطبيق، المكتبة الوطنية، الجامعة الأردنية.
28. الرمَاحي، نواف محمد عباس (2009). " مراجعة العمليات المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
29. الساعي، مهيب وعمرو، وهبي (1991). "مؤشرات وجود الاحتيال والخطأ- علم تدقيق الحسابات"، دار الفكر للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى.
30. الساعي، مهيب وعمرو، وهبي (1991). "مواطن الغش مجالات ارتكاب الأخطاء "، عمل تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر: الأردن.
31. السلطة الوطنية الفلسطينية (2005)." قانون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات رقم 9 لعام 2004"، مجلة الوقائع الفلسطينية، العدد 52.
32. شداد، إبراهيم (2000). "مسؤولية مدقق الحسابات عن الغش والخطأ من الناحيتين القانونية والمهنية"، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونين الأردنيين، العددان 42/41 ، آذار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

33. الشنواني، غياث (2004). "دور مراجعة الحسابات في الحد من الاختلاس والتلاعب مع التطبيق على قضايا محكمة الأمن الإقتصادي بدمشق"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق: سوريا.
34. الصبان، محمد سمير وإبراهيم، حسن إبراهيم (2012)."أصول المراجعة الخارجية- المفاهيم العلمية والإجراءات العلمية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية.
35. الصبان، محمد سمير والفيومي، محمد (1990)."المراجعة – بين التنظير والتطبيق، الدار الجامعية، بيروت.
36. الصحن، عبد الفتاح (1983). "مبادئ وأسس المراجعة- علماً وعملاً"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية.
37. الصحن، عبد الفتاح (1989). " تصحيح الأخطاء- أصول المراجعة الداخلية والخارجية"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، جامعة الإسكندرية.
38. عبد الله، خالد أمين (2000). "علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
39. عبد الله، خالد أمين (2007)."علم تدقيق الحسابات"، الناحية النظرية والعلمية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
40. عطا الله، محمود شوقي (1983). "مسئولية المراجع- بحوث في المراجعة"، مكتبة الشباب .
41. العيسوي، دينا إبراهيم (2005). "فجوة التوقعات في بيئة المراجعة: دراسة نظرية وأدلة ميدانية من المحيط المهني في مصر"، رسالة ماجستير، مكتبة كلية التجارة، طنطا.
42. القاضي، حسين (1997). "نماذج الغش والتضليل- مراجعة الحسابات"، مكتبة الزهران، الطبعة الأولى .
43. القاضي، حسين، دحدوح، حسين (1999). "أساسيات التدقيق في ظل المعايير الدولية والأمريكية"، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.
44. محمود، رأفت سلامة وكلبونة، أحمد يوسف وزريقات، عمر محمد (2011). "علم تدقيق الحسابات العملي"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر: عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

45. محمود، منصور حامد (1994). "مسئولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء-أساسيات المراجعة"، جامعة القاهرة .

46. مركز الميزان لحقوق الانسان (2003). مؤتمر الموازنة العامة الأول للسلطة الوطنية الفلسطينية.

47. المطارنة، غسان فلاح (2006)."تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية"، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر: عمان.

48. المومني، منذر والبدور، جمال (2008)."مدى التزام مدققي الحسابات في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) والخاص بمسؤولية المدقق عن كشف الغش ومنعه.

49. النزلي، محمد جمال عبد القادر (2009). "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا: الأردن.

50. الوشلي، أكرم محمد علي (2010). "مدى استجابة خطط المراجعة لمخاطر غش الإدارة في ضوء المتطلبات الحديثة لمعايير المراجعة"، دراسة ميدانية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارة، جامعة إب، الجمهورية اليمنية.

51. الوقاد، سامي محمد وديان، لؤي محمد (2010)."تدقيق الحسابات(1)"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1. American Institute of Certified Public Accountants, "Commission on Auditor's Professional Responsibility, The Gournal of Account, ancy, April 1987, P.P.92-162.

2. Beasley, M.C., carcello, J.V.and Hermanson, D.R.(1999), "Fraudulent Finanacial Rporting : 1987-1997 An Analytical of US Public Companies, Research Commissioned by the committee of Sponsoring organization of the Tread way Commission (Coso), New york.

3. Blauch, Lloyd E. (1956). The Nature of A profession, The Journal of Accountancy, Jun. 54-60.

4. Blazek,M.M.,(1990), "An Empirical Study of Bayesion Decision Theory and Auditor Judgment under uncertainty", PH.D.Dissertation , Arizona State University ,1990.

5. Boynton ,W. C., Johnson, R. N. and Kell, W. G.(2006), Modern Auditing , John Wiley and Sons Inc., USA.

6. Defiles, Jaenicke,O'Reilly and Hirsch,"Due Professional Care", Montgomery's Auditing",1990, Eleventh Edition, PP56-57.

7. Gowthorpe, Catherine and Amat, Oriol, Creative Accounting: Some Ethical Issues of Macro – and Micro- Manipulation, Journal of Business Ethics: Mar.2005.

8. Gray, Lain and Manson, Stuart.(2005). The Audit Process: Principles, Practice and Cases. Thomson Learning Co, London.

9. Hylas, R.E. and Ashton, R.H.,(1999) ,"Audit Detection of Financial Statement Errors", The Accounting Review , Vol. 57, No. 4, 1999, PP. 751-765.

10. Hylas, E., Ashton, H., (1982). Audit Detection of Financial Statement Errors. The Accounting Review, October, P. 752

11. International Accounting Standards,(ISA-1)Paragraph Vo.(7-c)"Accounting Policies-Prudence-Materiality",1999,PP70-71.

12. Jakubowski ,T., et al , SAS(82) s Effects on Fraud Discovery, CPA , Journal , February, 2002, pp-24-46.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13. International Standards off Auditing (1998), "Consideration of Laws and Regulations in an Audit of Financial Statements", First Education,1998,PP.94-105.

14. Porter, B.(1997),"Auditors Responsibilities With Respect to Corporate Fraud: A Controversial Issue" in Sherer , M. and Chapman Publishing Ltd, London, pp.31

15. Lee, B. 1995. Big Accounting Firms Weed out Risky Clients. The Wall Street Journal, Available at: http://www.bizjournals.com.

16. Marczewski, Donald C. and Akers, Michael D. 2005. CPA'S Perceptions of the Impact of SAS 99, CPA Journal, 75(6):38-40.

17. Moyes, G.H., and Hassan I. 1996. An Empirical Analysis of Fraud Detection Likelihood, Managerial Auditing Journal, Volume 11, Number3, PP.41-46.

18. Owusu-Anash S., and Moyes G.D., Oyelere P.B., and Hay D., An Empirical Analysis of the Likelihood of Detecting Fraud in New Zealand. 2002. Managerial Auditing Journal, Volume 17, Number 4, 192-204.

19. Sikka, P., Puxty, T.,Willmott, H., and Cooper, C.)1992),Eliminating the Expectation Gap?, Certified Accountants Educational Trust, The Chartered Association of Certified Accountants, London.

20. William C. Boynton and Walter G. Kell,"Auditor's Legal Liability Towards Clients", Modern Auditing,1996, Sixth Edition, P110.

21. najah.edu/staff/saed-koni/article/article,9/10/2004.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحـــق الدراســـة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (1)

استبانة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ السيدة ..... حفظكم الله،،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الموضوع/ استبيان لدراسة علمية

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة **المسؤولية المهنية لمدققي الحسابات في اكتشاف الغش والخطأ في القوائم المالية (دراسة تطبيقية لمكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة)**، وذلك كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل من الجامعة الإسلامية بغزة.

لذلك نرجو منكم التفضل بالاطلاع على هذه الاستبانة والإجابة على أسئلتها بكل دقة وموضوعية وذلك من أجل خدمة البحث العلمي بالشكل الأمثل ومن ثم خدمتكم ونؤكد لكم حرصنا الشديد على سرية البيانات المقدمة من قبلكم وأنها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

و لكم منا جزيل الشكر والتقدير ،،،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الأول : معلومات عامة:

الرجاء وضع إشارة (✓) أمام ما هو مناسب :

1- العمر بالسنوات:

☐ أقل من 30 سنة ☐ 30 الى اقل من 40 ☐ 40 الى اقل من 50 ☐ 50 سنة فأكثر

2-المؤهل العلمي:

☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

3- التخصص العلمي:

☐ محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ اقتصاد ☐ علوم مالية ومصرفية

☐ أخرى حددها _____

4- الشهادات المهنية:

☐ المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ACPA ☐ شهادة مهنية فلسطينية

☐ أخرى حددها _____

5- المسمى الوظيفي:

☐ مساعد مدقق ☐ مدقق حسابات رئيسي ☐ مدير تدقيق

☐ صاحب أو شريك مكتب تدقيق ☐ أخرى حددها _____

6- عد د سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10سنوات ☐ 11-15 سنة

☐ من 16-20 سنة ☐ فوق 20 سنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القسم الثاني : محاور الدراسة:

يرجى وضع إشارة (✓) في المكان المناسب الذي تراه مناسباً:

المحور الأول: يلتزم مدققو الحسابات بمعايير التدقيق الدولية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.						
م.	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	يتوافر لدى مدقق الحسابات معرفة كافية بمعايير التدقيق الدولية التي تمكنه من اكتشاف الغش والخطأ.					
.2	تعمل مكاتب التدقيق على الالتزام بالإجراءات المطلوبة لتنفيذ عمليات التدقيق حسب معايير التدقيق الدولية.					
.3	يحرص مكتب التدقيق على الاهتمام بتطوير أداء المدققين للرفع من كفاءتهم المهنية.					
.4	يقوم المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للكشف عن عمليات التلاعب المتعمدة في القوائم المالية محل التدقيق.					
.5	يتم عمل الاختبارات اللازمة وفقاً للأصول المهنية لأغراض زيادة قدرة المراجع على اكتشاف التلاعب في القوائم المالية.					
.6	يعمل مكتب التدقيق على تدريب مدقق الحسابات حتى يمكنه من القيام بعمله وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.					
.7	يوجد سياسات واجراءات مكتوبة وواضحة تساهم في تنفيذ خطة التدقيق وفقاً للمعايير والمتطلبات المهنية					
.8	تحري عملية تقييم مستمرة ذاتياً لأداء المكتب لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الدولية.					
.9	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية لمساعدته على اكتشاف الغش والخطأ.					
.10	يلتزم المدقق أثناء تأديته مهامه بمعايير التدقيق الدولية يحسن من قدرته على المنافسة للقيام بتدقيق القوائم المالية للمنشآت الأجنبية.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثاني: يتوفر لدى مدققو الحسابات الكفاءة العلمية والعملية، والخبرة المهنية مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.						
م.	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
1.	كبر حجم مكاتب التدقيق يجعلها أكثر حرصاً على توظيف مدققين ذوي كفاءة عالية مما يزيد من قدرتهم في اكتشاف الغش والخطأ.					
2.	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المراجعين المؤهلين علمياً.					
3.	يتوفر لدى مكتب التدقيق فريق من المراجعين المؤهلين مهنياً					
4.	يشجع مكتب التدقيق مدققي الحسابات لحضور ندوات ومؤتمرات علمية ومهنية في مجال الاختصاص.					
5.	يعمل مكتب التدقيق على زيادة قدرات وكفاءات المدققين لديه من خلال عقد الدورات التدريبية اللازمة لصقل وتنمية خبراتهم باستمرار					
6.	يمكن لمدقق الحسابات الاستعانة ببعض موظفين المنشاة (التي هي محل التدقيق) وممن تتوافر لديهم الخبرة الكافية والتأهيل المناسب لزيادة قدرته في اكتشاف الغش والخطأ.					
7.	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على الاستعانة ببعض الخبرات الاستشارية لزيادة قدرته على اكتشاف الغش والخطأ.					
8.	يتم تخصيص وتوزيع مهام العمل بين المساعدين وفقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم السابقة وقدرتهم الذاتية.					
9.	توافر الخبرة الكافية لدى مدقق الحسابات في نوع الصناعة التي يمارسها وتنتمي اليها منشأة العميل محل المراجعة يساعده في اكتشاف الغش والخطأ					
10.	يراعي مكتب التدقيق الاحتفاظ بمدققين من ذوي الخبرة العالية والكفاءة المهنية اللازمة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: يلتزم مدققو الحسابات بتخطيط عملية التدقيق مما يعزز قدرتهم على اكتشاف الغش والخطأ.						
م.	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	يتم التخطيط لعمليات التدقيق بشكل كفوء وفاعل قبل القيام بها					
.2	يعمل مكتب تدقيق الحسابات على فهم طبيعة عمل المنشأة قبل قيامه بعملية التدقيق مما يعزز من قدرته على متابعة الأداء واكتشاف الغش والخطأ.					
.3	تستغرق عملية التدقيق الوقت الكافي الذي تحتاجه طبيعة المهام التي يقوم بها المدقق.					
.4	يراعي المدقق أثناء تأديته لعملية التنفيذ الأخذ بالحذر المهني					
.5	يراعي المدقق احتمالات وجود عمليات تنطوي على الغش أو الخطأ					
.6	يتم تحديد الأتعاب بناءً للوقت الذي تستغرقه عملية التدقيق.					
.7	عند التخطيط للتدقيق يقوم المدقق بتقدير خطورة كون الغش والخطأ قد يؤديان إلى احتواء البيانات المالية على معلومات أساسية خاطئة.					
.8	يتم تعديل خطة التدقيق في حالة ظهور دلائل على وجود الغش أو الخطأ، بحيث تتضمن إجراءات إضافية لتحديد تأثير هذا الغش أو الخطأ.					
.9	يجب على مدقق الحسابات بعد التخطيط لإجراءات تدقيق معينة أن يقدر فيما اذا كان اجمالي المعلومات الخاطئة المشخصة والتي لم يتم تصحيحها ذا أهمية نسبية.					
.10	يجب على مدقق الحسابات الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة، والنظام المحاسبي، واجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق.					
.11	اشتمال التقرير السنوي للإدارة عن فعالية نظام الرقابة الداخلي يجعل امكانية حدوث الغش الاداري والتلاعب في اعداد التقارير المالية اكثر صعوبة.					
.12	على المدقق وضع وتوثيق برنامج تدقيق يتضمن طبيعة وتوقيت ومدى اجراءات عملية التدقيق المخططة المطلوبة لتنفيذ خطة تدقيق شاملة يساعده في اكتشاف الغش والخطأ.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الرابع: يتوفر لدى مدققي الحسابات القدرة على اكتشاف مخاطر غش الإدارة في القوائم المالية.						
م.	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	يبذل المدقق جهده للكشف عن وجود تحريفات ناتجة عن قيام الإدارة بتحريف القوائم المالية بهدف الغش .					
.2	يعمل المدقق على تصميم اختبارات المراجعة اللازمة لاكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة					
.3	يعمل المراجع على اكتشاف التحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة أثناء تنفيذ مهام التدقيق.					
.4	يعمل المدقق على تصميم برنامج يوفر تأكيد معقول عن اكتشاف التحريفات الجوهرية، وذلك للاستجابة للمخاطر المرتفعة للتحريفات الجوهرية المترتبة على غش الإدارة.					
.5	يقوم مدقق الحسابات بالتأكد من ملاءمة الأهداف والسياسات الموضوعة وبيان الانحرافات والابلاغ عنها.					
.6	لا يتردد المدقق بإبلاغ الإدارة إذا كانت هي الجهة المسؤولة عن حدوث الغش أو الخطأ.					
.7	يتم الاتصال مع الجهات المختصة عند عدم استجابة الإدارة لتوصيات المدقق حول وجود دلائل محتملة لحدوث تجاوزات معينة.					
.8	إعادة النظر بتقديرات المخاطر وصحة المعلومات المقدمة من الإدارة يساعد المدقق على اكتشاف الغش والخطأ.					
.9	في حالة التأكد من وجود أخطاء وغش وتصرفات غير قانونية بعد صدور التقرير، يقوم مدقق الحسابات ببحث الأمر مع الإدارة والطلب منها تعديل القوائم المالية حسب الظروف الجديدة المكتشفة.					
.10	يقوم المدقق باتخاذ منهجيات تدقيق معينة للكشف عن عمليات تنطوي على غش الإدارة.					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الخامس: توجد مشاكل ومعوقات تؤثر في قيام المدقق بأدائه المسؤولية المهنية.						
م.	الفقرة	درجة الموافقة				
		عالية جداً	عالية	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
.1	عدم تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بشكل سليم وكامل.					
.2	عدم فهم دور مدقق الحسابات لدى الكثير من ملاك/ مدراء الشركات.					
.3	عدم تنمية وتطوير أداء المدققين من خلال عقد دورات تدريبية كافية في مجال المعايير الدولية.					
.4	عدم ملاءمة أتعاب التدقيق الذي يتقاضاه المدقق.					
.5	اهتمام الشركات بشكل تقرير المدقق أكثر من اهتمامها بمضمون ودقة التدقيق نفسها.					
.6	عدم الاعتداد بتقرير المدقق لدى دوائر الضريبة.					

مع تحيات الباحثة

شيرين الحلو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء المحكمين

م	الاسم	المهنة/ الوظيفة
.1	د. علي شاهين	مساعد نائب رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية
.2	د.حمدى زعرب	مدرس في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.3	د. ماهر درغام	مدرس في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.4	أ.د. سالم حلس	مدرس في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.5	د.سمير صافى	مدرس في كلية التجارة – الجامعة الإسلامية
.6	د. صبرى مشتهى	مدرس في كلية التجارة – جامعة القدس المفتوحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (3)

قائمة مكاتب تدقيق الحسابات العاملة بقطاع غزة

رقم	رقم المكتب	اسم المكتب	العنوان
-1	002-94	مكتب نبيل فروانة للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الصبرة
-2	003-94	مكتب النور للمحاسبة والمراجعة	غزة الزيتون
-3	005-94	شركة مكتب دار المحاسبة للمحاسبة والمراجعة	غزة شارع عمر المختار
-4	006-94	مكتب الخطيب للمحاسبة والمراجعة	غزة الدرج شارع الوحدة
-5	008-94	مكتب الوحدة للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ البلد شارع الوحدة
-6	013-94	مكتب الأهرام للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال عمارة كاظم
-7	015-94	مكتب اليرموك للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مقابل برج القدس
-8	016-94	الوفاء وشركائهم للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال الجندي المجهول
-9	017-94	مكتب المختار للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ ا لرمال ش. عمر المختار
-10	018-94	مكتب بدر الدين للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مركز نعمة التجاري
-11	023-94	مكتب حسام الدين عويضة للمحاسبة والمراجعة	غزة _ البلد شارع الوحدة
-12	024-94	مكتب الرباط للمحاسبة والمراجعة	برج نعمة التجاري
-13	028-94	مكتب عبد الحكيم العلمي للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال عمارة ضيا زادة
-14	029-94	مكتب سبيل للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال ش. عبد القادر الحسيني
-15	030-94	مؤسسة حمادة للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ
-16	031-94	المكتب العصري للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال شارع الثلاثيني
-17	033-94	مكتب علاء الدين للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مقابل أبو خضرة
-18	035-94	مكتب صافي و أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مقابل الجندي المجهول
-19	036-94	مكتب سلسبيل للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الصبرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	رقم المكتب	اسم المكتب	العنوان
-20	037-95	مكتب أبوالعوف للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ البلد مقابل سوق العملة
-21	038-95	مكتب فلسطين للمحاسبة المراجعة	غزة ــ شارع الجلاء عمارة غزال
-22	042-95	مكتب تيسير داوود الصايغ للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال شارع الوحدة
-23	043-95	مكتب عبد المالك صيام للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مسجد العباس
-24	044-95	مكتب الخبراء العرب للمحاسبة والمراجعة	غزة ش. عمر المختار
-25	045-95	مكتب ابو خليل الخروبي للمحاسبة والمراجعة	غزة الدرج بني عامر
-26	051-95	مكتب المنار للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال شارع عمر المختار
-27	052-95	مؤسسة الحاطوم للمحاسبة والمراجعة	غزة شارع الوحدة
-28	054-96	شركة مؤسسة فلسطين للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الزيتون
-29	055-96	مكتب شعاع للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ البلد شارع عمر المختار
-30	056-96	المكتب القانوني سلامة القيشاوي	غزة ــ الرمال
-31	057-96	شركة طلال أبو غزالة وشركاءه للمراجعة	غزة ــ الرمال
-32	058-96	شركة نشوان للمحاسبة والمراجعة	غزة شارع الوحدة
-33	060-95	مكتب الزيتون للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الزيتون
-34	062-96	مكتب عبد الجليل شعلان للمحاسبة والمراجعة	غزة الشيخ رضوان
-35	068-96	مكتب العباس للمحاسبة والمراجعة	غزة الرمال قرب مسجد العباس
-36	072-96	مكتب الشرق الأوسط	غزة ــ الرمال شارع الشهداء
-37		(ترك وشركاه) للمحاسبة والمراجعة	برج فلسطين الدور الخامس
-38	073-96	مكتب المجد للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ البلد شارع فهمي بيك
-39	074-96	مكتب حنين للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال شارع القادسية
-40	076-96	سابا وشركاهم للمراجعة	غزة مركز نعمة ا لتجاري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	رقم المكتب	اسم المكتب	العنوان
-41	077-96	مجموعة الأعرج للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ النصر شارع كمال ناصر
-42	081-97	مكتب نصار للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الشيخ رضوان
-43	082-97	مكتب عكيلة للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال شارع الشهداء
-44	085-97	مكتب أبو سمرة للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الزيتون شارع كشكو
-45	088-97	مجموعة الغد للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الرمال مقابل الشفاء
-46	089-97	مؤسسة البراق للمحاسبة	غزة الرمال
-47	090-97	مكتب ماهر أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	غزة الرمال شارع الصناعه
-48	096-98	مكتب قويدر للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الدرج شارع الصحابة
-49	099-99	مكتب محمد أبو شعبان للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الثلاثيني شارع الريس
-50	102-99	مؤسسة كنعان للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ ميدان الجلاء شارع القنال
-51	106-99	مكتب الخروبي وشركاه للمحاسبة والمراجعة	غزة ــ الصبرة خلف سينما النصر
-52	107-99	مؤسسة أبو القمصان للمحاسبة والمرجعة	غزة ــ الرمال الجندي المجهول
-53	112-2002	مكتب أبرار للمحاسبة	الرمال ش عمر المختار
-54	114/2004	مكتب البراء للمحاسبة والمراجعة	غزة النصرش.محمد يوسف النجار
-55	2006/125	مكتب طيبة للمحاسبة والمراجعة	الرمال الجنوبي- غزة
-56	2006/129	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	غزة_ عمر المختار
-57	2008/131	مكتب الوليد للمحاسبة والمراجعة	غزة الرمال _ عمر المختار
-58	2009/135	مكتب العالمية للمحاسبة والمراجعة	مقابل السرايا
-59	2009/136	شركة ابوغزالة للخدمات الاستشارية والمالية	الصبرة
-60	2009/140	شركة مطير وعلمي وشركاهم	غزة شارع عمر المختار
-61	2009/141	مكتب اللؤلؤة للمحاسبة	غزة – النصر
-62	2009/142	مكتب كيدار للمحاسبة	غزة الرمال شارع الوحدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم	رقم المكتب	اسم المكتب	العنوان
-63	2009/143	مكتب المحاسبون المتحدون	غزة شارع عز الدين القسام
-64	146-2010	مكتب ابن خلدون الدولية للاستشارات	غزة الرمال
-65	2011/149	مكتب سكيك للمحاسبة	غزة الصبرة شارع جمال عبد الناصر
-66	2011/150	مكتب عطوه للمحاسبة	غزة الكرامة شارع الزهور
-67	2011/151	مكتب بيت المقدس للمحاسبة	غزة – منتزه البلدية – عمر المختار
-68	2008/132	مكتب طلال الزين للمحاسبة والمراجعة	جباليا
-69	2009/138	مكتب الميزان للمحاسبة	جباليا
-70	050-95	مكتب عطية قرمان للمحاسبة والمراجعة	النصيرات
-71	070-95	مكتب محمد غراب للمحاسبة والمراجعة	النصيرات المخيم الجديد
-72	098-98	مكتب العودة للمحاسبة والمراجعة	دير البلح الشارع العام
-73	064-96	مكتب القدس للمحاسبة والمراجعة	خانيونس مقابل البلدية
-74	079-97	مكتب إيهاب للمحاسبة والمراجعة	خان يونس شارع جمال عبد الناصر
-75	086-97	مكتب الرحمة للمحاسبة والمراجعة	خانيونس ش. مدرسة هارون الرشيد
-76	100-99	مكتب أبو يوسف للمحاسبة والمراجعة	خانيونس حي الأمل ش.المدرسة
-77	2009/137	مكتب الأسعد للمحاسبة	خانيونس البلد
-78	059-95	مكتب بابل للمحاسبة والمراجعة	خانيونس المعسكر
-79	2010/147	مكتب أبو غلوة للمحاسبة والتدقيق	خان يونس – حي الأمل
-80	004-94	مكتب الهدى للمحاسبة والمراجعة	رفح شارع البحر
-81	034-94	مكتب الغول للمحاسبة والمراجعة	رفح البلد
-82	092-97	مكتب الشرق للمحاسبة والمراجعة	رفح بجوار الجوازات
-83	101-99	مكتب غرناطة للمحاسبة والمراجعة	رفح الشارع العام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com